

المجلة المصرية للسكان وتنظيم الأسرة  
معهد الدراسات والبحوث الإحصائية - جامعة القاهرة  
المجلد ٤٤ - العدد يونيو ٢٠١١

زواج الفاقدات وتحديات الوصول لنمط الاتجاه الاحلاى  
دراسة حالة على عينة من أسر منشأة ناصر

إعداد

محمد عبد الرحمن صالح  
مدرس علم الاجتماع والسكان  
كلية البنات /ج. عين شمس  
قسم الاجتماع

### مقدمة منهجية

يعتبر زواج القاصرات من الظواهر الاجتماعية القديمة التي وجدت إنتشاراً في الثقافة العربية عامة والمصرية خاصة، كما كانت ظاهرة شائعة في كافة الأوساط الاجتماعية، ويكشف تحليل العلاقة التاريخية بين تعليم وعمل وزواج المرأة، عن غياب حقوق المرأة لإعتبارات أخلاقية وثقافية، ارتبطة بالنظرية الدونية والأدوار الانجذابية، ورغم المكاسب التي حصلت عليها المرأة وساهمت في تقليل الفجوة النوعية إلى حد ما، إلا أن الحرمان من التعليم والزواج قبل الاولاد، لازال سائداً بين معظم الاسر الفقيرة سواء الحضرية أو الريفية.

ولقد بينت دراسات عديدة إن هناك فجوة عمرية واسعة بين الإناث وأزواجهن ، وهذه الفجوة تخلق علاقات قوة غير متساوية، حيث يسيطر الزوج كلياً على العلاقة الزوجية وإتخاذ القرار، ومن ثم لا تكن قادرات على استخدام تنظيم الأسرة والتخطيط لأسرهن، وهناك إتفاق عام على ان الزواج المبكر يؤدي إلى الانجاب المبكر، ويؤثر سلباً adversely affect على التنمية والحد من الفقر، ولقد أدى ذلك إلى تناهى الوعي الدولي والمحلى الان بضرورة الحاجة إلى حماية حقوق الصغار وخاصة الإناث، وترجم هذا الاهتمام في تبني الحكومات عام ٢٠٠٠ أهداف الألفية للتنمية، وفي عقد الاتفاقيات الدولية حول الطفل وقضايا المساواة، فضلاً عن إتخاذ بعض الاجراءات التي تسهم في تأخير سن الزواج، من خلال تمكين الإناث للوصول إلى المصادر الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، التي تعد ضرورية لخوض عدم المساواة القائم على أساس النوع بين الزوجات وأزواجهن (FMRWG, 2003)، وخاصة المصادر التي تكفل زيادة معدلات التعليم بين الإناث التي تنتهي إلى الأسر الفقيرة. ذلك أن أمية المتزوجات تعد من أهم التحديات الديموغرافية، حيث تساهمن في ارتفاع معدلات المواليد وصعوبة الوصول إلى مستوى الاحلال المطلوب في مصر عام ٢٠١٧. كما تمثل أيضاً أصل التحديات المؤدية إلى استدامة الانجاب المرتفع بين الفقراء، بل وإستدامة الفقر ذاته بين أجيال الأسر الفقيرة .

وبالنظر إلى الخريطة السكانية في الوطن العربي نجد ان الدول العربية تمر بمراحل مختلفة من التحول الديموغرافي، مع استمرار النمو السكاني في معظم هذه الدول ، التي لازال بعضها بعيد عن مستوى الاحلال، الامر الذي يؤدي إلى إطالة امد التحول الديموغرافي وزيادة الاعباء الاقتصادية والاجتماعية المترتبة على ذلك (المؤتمر العربي للسكان والتنمية: ٢٠٠٩)، خاصة وأن حكومات هذه الدول تواجه بتحديات تضعف من قدراتها على تحسين اوضاع سكانها ولاسيما الفقراء منهم.

وتشير الحلقة النقاشية للبنك الدولي حول الفقر في مصر، الي ان الفقراء يعيشون في أسر أكبر حجماً وترتفع بينهم نسبة الإعاقة ، وهم من غير المتعلمين او ذوي تعليم متدني ويعملون أعمالاً هامشية لا تتطلب مهارات خاصة، وبالتالي هم محرومون من الأمان الوظيفي والتأمين الاجتماعي . وهم لا يعانون من البطالة السافرة ولكنهم يعانون من سوء أوضاع العمل من حيث العمل المنقطع وبأجر زهيد وفي ظروف غير ملائمة، وقد يعملون لساعات أطول مما هو مسموح به قانونياً ، ويبدو أن أسواق العمل بأجر في مصر مغلقة أمام النساء ذوات المستوى التعليمي المنخفض، ويصبح البيع في الشوارع او العمل في المنازل، هما أكثر أنواع العمل المتاحة أمام الفقيرات . ولذلك فإن الفقر يمثل حالة تمثل إلى تجديد نفسها ، والأسرة الفقيرة غالباً ما تضيف إلى المجتمع خمس أو ست أسر فقيرة أخرى ، وهكذا يمكن ان تستمر دورة

الفقر في الأجيال القادمة (البنك الدولي، ٢٠٠٢). نتيجة لانخفاض قيمة التعليم بين القراء وسيادة الأمية، التي تدفع الأطفال الذكور إلى سوق العمل والإناث إلى الزواج المبكر، وهم من بين أليات التكيف التي يستخدمها القراء من أجل البقاء، خاصة عند الأخذ في الاعتبار التكاليف المرتفعة المرتبطة برعاية الأطفال وتعليمهم، وخلل العلاقة بين التعليم وسوق العمل التي تؤدي إلى إنخفاض العائد الاجتماعي والمادي، وتساعد على تدني قيمة التعليم بين القراء.

فالتعليم لم يعد في مصر أحد أدوات الحراك الاجتماعي، بل أصبح يمثل عيناً مادياً ومعنوياً متزايداً على الأسر الأكثر احتياجاً، فلم يعد يقدم آفاقاً مستقبلية للحصول على وظائف منتجة، وأصبح حرمان الأطفال من التعليم له ما يبرره من جانب الأسر الفقيرة في ضوء الاحتياجات الملحة للأسرة المعيشية، خاصة في ضوء إنعدام أو قلة فرص الحصول على العمل الذي التعليم المتوسط والمهني، كما أن نسبة عدم التحاق الإناث بالتعليم أكبر من الذكور، وتتسع الفجوة بين القراء مقارنة بغير القراء (البنك الدولي، ٢٠٠٢). الذين يفضلون زواج الفتيات مبكراً عن إرسالهم للتعليم لإعتبارات اقتصادية وثقافية، مرتبطة بانخفاض قيمة المادية وأدوار ومكانة الإناث مقارنة بالذكور في الأسر الفقيرة. ويدعم ذلك ثقافة خاصة تحدد الأدوار المستقبلية للفتيات، وتجبرهن على تبني أدوار الأمهات وهن أطفالاً بصورة تتعارض مع الميادى الإنسانية والاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان، كما تتعارض مع أهداف الألفية للتنمية والوصول إلى مستوى الأخلاق. ومع ذلك لا زال ينظر إلى زواج القاصرات في العديد من البلدان النامية باعتباره وسيلة للحماية، تنتهي على بعض المكاسب المالية والاجتماعية، رغم سلبياته المتعددة التي يعد من أهمها: ضعف فرص الإناث في التعليم والعمل، وضعف قدرتهن على تحقيق الذات Self Esteem، ومن ثم يصبحن أكثر عرضة للفرقة، كما يفرض هذا النمط من الزواج تحديات ديمografية تمثل في ارتفاع معدلات الانجاب، ذلك أن الزوجة الصغيرة تعتمد بشكل رئيسي على خصوبتها والإنجاب خلال السنة الأولى من الزواج، في وقت لم تكتمل فيه نفسيًا وفيزيقيًا، وتصبح مسؤولة عن رعاية الأجيال المستقبلية، وهي طفلة لا زالت في حاجة إلى الرعاية (FMRWG, 2003). ومع ذلك نجد بعض المجتمعات العربية تحدد السن القانوني للزواج بدون موافقة الآباء بسن أقل من ١٨ سنة، وقد يرتبط ذلك بثقافة هذه المجتمعات التي تشكل اتجاهات سكانها نحو زواج الفتيات.

حيث نجد متوسط السن القانوني لزواج الإناث بدون موافقة الآباء هي ١٥ عام في اليمن، والمغرب ١٦ عام، وفي مصر وبلدان أخرى في منطقة الشرق الأوسط أكثر من ذلك قليلاً (IWHC, 2007:2). وعليه أقترحت لجنة أوضاع المرأة التابعة للأمم المتحدة في قرارها ٥١/٣ سلسلة من التدابير التي يتبعها من جانب الدول لمنع الزواج القسري للطفلة، وسن القوانين التي تكفل عدم إتمام الزواج إلا بالموافقة الحرة وال الكاملة للزوجين، فضلاً عن توليد الدعم الاجتماعي لإنفاذ القوانين المتعلقة بالحد الأدنى للسن القانوني للزواج القسري، الذي يعد مظهراً من مظاهر العنف ضد الأطفال، وشكل من أشكال الاتجار بالنساء والفتيات (UN, 2008:3).

وإذا كانت معظم الدراسات تؤكد العلاقة بين الفقر وزواج القاصرات، فإن الدراسة الراهنة تفترض أن الأمية وإنخفاض قيمة التعليم، هي الدافع الرئيسي للفقر ذاته، ذلك إن أمية رب الأسرة أو حتى إنخفاض مستوى تعليمه، لا يسمح إلا بالعمل في أعمال هامشية غيرثابتة وذات أجور متذبذبة، مما يدفع إلى استدامة الفقر في جيل البناء عن طريق الحرمان من التعليم، ودخول حياة العمل والزواج وهو ما زالوا أطفالاً، ويطلب منهم الرعاية المادية والاجتماعية وهم أحرج الناس إليها، ومن ثم فإن تنشئة القراء تلغى من حساباتها فترة الطفولة وتمنح دور

الشباب قبل بلوغ النضج الكافي والملائم لهذه المرحلة العمرية، مبررين ذلك بمعانى إقتصادية وثقافية تفسر إتجاهتهم نحو زواج القاصرات ، وفي ضوء ذلك تتحدد مشكلة البحث فى اختبار الفرض التالى:

" ان زواج القاصرات يعد التحدى الديموجرافى الاكبر للوصول الى مستوى الاحلال المطلوب فى مصر عام ٢٠١٧ ، لارتباطه بثقافة مهيمنة تعمل على إعادة انتاجه بين الاجيال تحت وطأة الاممية واستدامته عن طريق الفقر، وإنتاجه لأنماط محددة من الانجاب تساهم فى جانب من النمو السكاني الراهن".

ومن هنا تبدو أهمية البحث الراهن فى:

١- اختبار هذا الافتراض من خلال تتبع تاريخ الاممية والفقر وزواج القاصرات بين جيل الأم والزوجة، والبحث على هذا النحو ، سوف يساهم فى طرح إطار نظري بديل يعتمد على الاممية كمدخل أساسى فى تحليل الفقر ومشكلاته، وتقديم تفسير لأسباب استدامة الفقر بين اجيال الاسرة الواحدة، التي تسمح باستدامة زواج القاصرات بين الفقراء، وربما يعدل هذا الإطار النظري من النتائج المطروحة حول هذا النمط من الزواج ، والاستراتيجيات الهدافة الى الحد من الفقر.

٢ - اعتمدت معظم الدراسات السابقة على الاسلوب الكمى كوسيلة لتفسير زواج القاصرات، مما قد يؤدي الى نتائج سطحية تحتاج الى الاختبار، ومن هنا فان البحث الراهن يجمع بين التحليليين الكيفى والكمى، بهدف الوصول الى نتائج اكثراً عمقاً وإقتراباً من الواقع، ويتوقع مع هذا الاستخدام المنهجى الوصول الى مؤشرات تساهم فى قياس طبيعة الفقر، الذى يمكن ان نعتبر زواج القاصرات أحد مؤشراته .

٣- ان البحث يسعى الى التعرف على دوافع زواج القاصرات و أنماط انجابهن، فضلاً عن التحديات الديموجرافية التي تواجه صانعى السياسات السكانية، مما قد يفيد فى وضع الاستراتيجيات الملائمة للقضاء على هذه الظاهرة من ناحية وخفض الانجاب الى مستوى الاحلال من ناحية اخرى.

وبناءً على ما سبق تهدف الدراسة الى التعرف على : دوافع زواج القاصرات و أنماط انجابهن، أضافة الى الكشف عن العوامل المساعدة على استدامة التحديات الديموجرافية و الفقر، ولذا سوف يتم الاعتماد على اسلوب دراسة الحالة والمقابلات المعمقة ودليل العمل الميداني ، كاساس فى جمع وتحليل وتفسير البيانات الميدانية، التي يتم جمعها من خلال عينة مكونة من تسع أسر متعددة من حيث: السن عند الزواج الاول- مدة الحياة الزوجية- حجم الاسرة- الفرق العمرية بين الزوجين-التوزيع العمرى والنوعى للأبناء- مستوى الفقر- الالتماء الثقافى (ريف- حضر). وتعتبر المرأة فى فئة العمر (٤٩-٢٥) سنة هي وحدة التحليل الأساسية ، حيث يتم دراستها من خلال ظروف اسرتها قبل وبعد الزواج، التي سوف تختار بطريقة مقصودة، من بين الاسر التي تعيش بقسم منشأة ناصر، ويرجع الاختيار لهذا القسم بالذات الى انتشار الظاهرة موضوع الدراسة، فضلاً عن تنوع ملامحها بما يساعد على تقديم رؤية شاملة حول زواج القاصرات، إضافة الى ان معظم خصائص سكان هذه المنطقة تتفق الى حد كبير مع متطلبات البحث الراهن ، مما يؤكد مدى ملائمة القسم لاهداف الدراسة .

اوألا: ملامح زواج القاصرات في العالم الثالث

تناولت دراسات عديدة ظاهرة زواج القاصرات، ولكن تحت مفاهيم مختلفة مثل: زواج الأطفال - الزواج القسري- الزواج المبكر- زواج المراهقات، ويفضل الباحث استخدام مفهوم القاصرات

في سياق هذا البحث لإتساقه مع موايثيق حقوق الإنسان والميثاق الأفريقي، والتحديد القانوني لسن الزواج. حيث تشير المادة الحادية والعشرين لسنة ١٩٩٠ ان زواج اوطقوية الفتيات الاطفال محظورة، ويجب اتخاذ إجراءات فعالة بما في ذلك التشريع من أجل تحديد السن الدنيا للزواج إلى ١٨ عام" (Unicef, 2001)، ويعود ذلك إلى اختلاف بلدان العالم من حيث التشريعات المحددة لسن الزواج، إذ تحدد بعض البلدان العربية هذه المرحلة العمرية بـ ١٥ عام مثل اليمن، ومن ثم تسمح بزواج الفتيات بعد هذا السن، وعلى ذلك فإن الحاجة ماسة إلى توحيد القوانين الملزمة والعمل على تنفيذها في الواقع، بعدهما تأكيد من خلال الدراسات إن هذا النمط من الزواج يمثل تحدي كبير أمام التنمية وخفض معدلات النمو، خاصة في البلدان ذات الخصوبة المرتفعة. ويمكن التعرف على ذلك من خلال مناقشة الجوانب التالية: الأتجاهات والمستويات - الدافع و الآثار - التحركات الدولية واساليب المواجهة، وذلك على النحو التالي:

#### ١- الاتجاهات والمستويات

يشير تقرير اليونيسف لعام ٢٠٠٢ حول زواج القاصرات أن ٨٢ مليون من الفتيات في مجتمعات العالم الثالث بين ١٧-١٠ سنة يتزوجن قبل ١٨ عام، وفي بعض المجتمعات نصف الفتيات متزوجات تحت ١٨ عام، وتمثل نسبتهن في فئة العمر (١٩-١٥ سنة) ٧٤٪ في الكونغو- ٦٧٪ في النيجر- ٥٤٪ في أفغانستان- ٥٠٪ في الهند، كما إن ٧٪ من الفتيات في نيبال يتزوجن قبل بلوغهن ١٠ سنوات و ٤٪ في سن ١٥ سنة (Unicef, 2002). وعلى الرغم أن التقارير الحديثة في هذا الخصوص تشير إلى انخفاض أعداد الفتيات المتزوجات ، فإن حجم الظاهرة لازال مرتفعاً في بعض هذه المجتمعات.

بناءً على تقرير حديث لليونيسف بلغ عدد النساء المتزوجات في فئة العمر (٢٤-٢٠ سنة) ٦٠ مليون، اللائي تزوجن قبل ١٨ سنة، ويتخذ هذا العدد مستويات متباعدة بين القرارات في العالم الثالث، حيث تنتشر الظاهرة بشكل أكبر في جنوب آسيا (٣١,٣ مليون)، بليها إفريقيا جنوب الصحراء (١٤,١ مليون)، ثم أمريكا اللاتينية (٦,٦ مليون)، وشرق آسيا ماعدا الصين (٦,٥ مليون)، بينما ينخفض حجم الظاهرة في شرق آسيا (٣,٣ مليون) (Unicef, 2007). وقد ما يظهر التباين بين القرارات فإنه يظهر أيضاً داخل حدود القارة الواحدة، وربما يعود ذلك إلى اختلاف مستويات التنمية وخصائص السكان، فضلاً عن نسبة الثقافة المرتبطة بزواج الفتيات.

حيث تشير بيانات المسح الديموغرافي الصحي لعام ٢٠٠٥ ، إن زواج القاصرات يمثل ٤٪ ٣٤٪ في العالم الثالث، كما أن هناك تباين نسبي في سيادة هذا النمط من الزواج على المستوى الإقليمي، ويمثل جنوب شرق إفريقيا (٩١,٧٪) ووسط وغرب إفريقيا (٦٥,٢٪)، وفي جنوب أمريكا اللاتينية (٧٤٪)، وفي غرب آسيا وشمال إفريقيا (٤٩,٦٪)، وفي جنوب والجنوب الشرقي لآسيا (٢٨٪)، بينما في أمريكا الوسطى والكاريببي تمثل (٢١٪) (PRB, 2005). وبالنسبة لأكبر عشر بلدان على مستوى العالم الثالث فيتمثلها النيجر (٦,٦٪)- وتشاد (٧٦,٥٪) وبنجلاديش (٦٨,٧٪) ومالي (٦٥,٤٪) وغينيا (٦٤,٥٪) وجمهورية إفريقيا الوسطى (٥٧٪) ونيبال (١,١٪) وموزمبيق (٥٦,١٪) وأوغندا (٥٤,١٪) وبوركينافاسو (١,٩٪) والهند (٥٠٪) (UNFPA, 2001). مما سبق يتضح أن حجم هذه الظاهرة أكثر انتشاراً في إفريقيا جنوب الصحراء ، كما أنه أقل شيوعاً في شمال إفريقيا والشرق الأوسط وجنوب آسيا، ويرتبط ذلك بطبيعة الحال بتباين مؤشرات التنمية ، التي تنعكس على الخصائص السكانية والأوضاع المعيشية بطرق متباعدة.

وفيما يتعلّق بمدى انتشار هذا النمط من الزواج داخل المنطقة العربية، فيلاحظ ان مستوى زواج القاصرات لم يعد كما كان عليه الحال في الماضي، حيث ارتفع متوسط سن الزواج لكل من الرجال والنساء بصفة عامة، ورغم ان زواج القاصرات يشهد انخفاضاً، الا انه لا زال مرتفعاً في اليمن، فقد انخفضت النسبة من ٢٧٪ عام ١٩٩٧ - ١٧٪ عام ٢٠٠٣، وهذا ما يقدر بـ ٢٠٠,٠٠٠ ألف من النساء اللائي تزوجن فيما بين ١٩١٥-٢٠١٥ سنة، بينما في مصر يمثل ٣٨٥,٠٠٠ ألف خلال نفس الفترة، ولقد بيّنت أحد الدراسات في اليمن حول قرار توقيت الزواج للفتيات، إن ٦٠٪ من النساء في المناطق الريفية - ٤٠٪ في المناطق الحضرية يفضلن زواج الفتيات في سن مبكرة (Hoda .R,Mgaued.O,2005:1).

كذلك يعتبر زواج القاصرات من الظواهر الاجتماعية التي تنتشر في مصر خاصة في المناطق الشعبية والريفية وتشير الإحصاءات الرسمية إلى أن ٢١٨٪ من الفتيات في الفترة من ٢٠٠٠ - ٢٠٠٢ تزوجن في سن مبكرة، مقارنة بـ ٣٤٪ في الفترة من ١٩٨٥ - ١٩٨٠، كما إن النسبة في الحضر تصل إلى ٥٩٪ في حين تمثل في الريف ٢٦٪، وتصل النسبة في الوجه القبلي إلى ٩٢٪ بينما تصل إلى ٩٦٪ في الوجه البحري (<http://www.al3ez.net>)

ولقد كشف تقرير أعده المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ان نسبة زواج القاصرات اللاتي تقلّ أعمارهن عن ١٦ سنة في مصر ارتفعت بشكل كبير جداً في السنوات الخمس الأخيرة. حيث ارتفعت من ١٤٪ عام ٢٠٠٣ إلى ٢٣.٦٪ عام ٢٠٠٨. وأشار التقرير إلى أن من بين أخطر النتائج المترتبة على هذا الزواج المبكر هو حرمان الفتاة من التعليم وتفاقم الأمية في المجتمع وارتفاع معدل وفيات الأمهات القاصرات، بسبب فقر الدم وتسمم الحمل وصعوبة عملية الوضع وتزايد الإجهاض. وأوضح التقرير أن بعض الحالات يتم فيها زواج القاصرات من رجال طاعنين في السن وذلك بسبب سوء الوضاع المادي لعائلة الفتاة. (ى ب ١,٢٠٠٩)

ويحاول مشروع قانون مصرى جديد تقليل عدد زيجات القاصرات ، وقد يكون قادراً في حال إقراره في البرلمان في وقت لاحق من هذا العام، على منع أكثر من نصف مليون حالة زواج لفتيات تقلّ أعمارهن عن ١٦ سنة، خاصة وأن إحصاءات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء بمصر، تشير إلى تزايد حالات زواج القاصرات، ولذا يمنع هذا القانون توثيق عقد الزواج لمن لم يبلغ من الجنسين ١٨ سنة ميلادية، لكنه لن يكون قادراً على حماية الإناث، في ظل وجود تقاليد عرفية لا تتطلب توثيق عقد الزواج، وهي تقاليد منتشرة في محافظات مصرية مثل مرسى مطروح والصعيد وسيناء(الشرق الأوسط,٢٠٠٨). وغالباً لا تسجل هذه العقود إلا بعد عدة سنوات من الزواج، وذلك عندما تصل الفتاة إلى السن القانوني. وذلك كما أكدت معظم الدراسات السابقة التي أجريت سواء في مصر أو مجتمعات أخرى، وأشار إليها التقرير الأخير للبونيفس.

ورغم أن كثيراً من حالات الزواج العرفي لا تسجل في السجلات الرسمية، إلا أنه وحسب آخر إحصاء متاح للجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء لعام ٢٠٠٧، فإن ١٨٢٤٨٢ فتاة تزوجن في سن (١٦-)، بينهن ٨٥١٥ تزوجن شباباً تقل أعمارهم عن (١٨ سنة)، و٧٦١٩٣ تزوجن شباباً في العشرين من اعمارهم، و٧٣١٢٤ تزوجن شباناً في (الـ ٢٥ سنة)، و١٩٦٧٤ تزوجن شباناً في العقد الثالث من العمر، و٣١٧٠ تزوجن شباناً تقل أعمارهم عن (٣٥ سنة)، و٩٠٨ تزوجن رجالاً في الأربعينيات، و٣٤٠ تزوجن رجالاً في الخمسينيات و٩٢ في السبعينيات، و٢٩ تزوجن رجالاً في سن (٧٥) (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء: ٢٠٠٧). وبالنظر إلى البيانات الاحصائية التي تفسر مدى إنتشار ظاهرة زواج القاصرات بين الدول العربية، نلاحظ أن النسبة تأخذ ثلاثة مستويات، المستوى الأعلى يمثله موريتانيا ٢٨%， والمستوى المتوسط يمثله على الترتيب اليمن ١٧%， عمان ١٦%， فلسطين ١٤%， المغرب ١٣%， سوريا ١١%， مصر ١٠%， الإمارات ٨%， السعودية ٧%， والمستوى الأدنى يمثلهالأردن ٦%， دبي ٥%， البحرين وقطر ولبنان ٤%， الجزائر ٢%， ليبيا وتونس ١% (Hoda, R, Mgaued, O, 2005:3%). ويرتبط ذلك التباين في اتجاهات ومستويات هذه الظاهرة بين المجتمعات العربية، بأختلاف الأوضاع الاقتصادية ونسبة الثقافة ووضع مكانة المرأة ومدى الاقبال على تعليم الإناث.

## ٢- الدوافع والآثار

تشير اليونيسف إلى أن هناك عدداً من الدوافع الاجتماعية المرتبطة بظاهرة زواج القاصرات وذلك من خلال حصر نتائج البحث التي أجريت في العالم الثالث، وتمثل هذه الدوافع في:

- ١- ان الزواج الرسمي لا يتم الا عند الاقتراب من سن البلوغ.
- ٢- بين المجموعات العرقية في كوت ديفوار يسبق حفل الزواج المعاشرة الجنسية قبل عدة شهور، ومتوسط عمر الفتاه غالباً ما يكون بين ١٣-١٤ سنة، وتتزوج واحدة من كل خمس فتيات في سن ١١ سنة.
- ٣- تسيق عملية الزواج في ريف افريقيا جنوب الصحراء مفاوضات كثيرة حول قيمة المهر وإختيار الزوج.
- ٤- بينت دراسة حول زواج الإناث في مصر إن غالبية الأمهات المصريات يفضلن زواج بناتهن قبل سن ٢٠ سنة، وعلى الرغم أن حجم الاسرة المرغوب قد هبط إلى طفلين، كان متوسط سن الزواج ١٩ سنة، ويرتبط ذلك بتأثير التراث التقليدي حول الزواج المبكر وتوقعات الصحبة والإنجاب المبكر.
- ٥- إن تفضيل الآباء زواج بناتهم مبكراً يعود إلى: ان الاسرة الفقيرة تعتبر الإناث أعباءً اقتصادية وزواجهما ضروري لبقاء الاسرة، الحماية من مخاطر الاعتداء الجنسي، توفير الرعاية للوصي الذكر، تجنب حمل الفتيات خارج دائرة الزواج، ضمان الطاعة والتبعية والوصول إلى أعلى درجة محتملة من الانجاب (UNCIEF, 2002).

وبالقراءة المتأنية للدowافع السابقة نلاحظ إنها تتخطى على تعميم غير دقيق وذلك لسببين، الأول: ان مجتمعات العالم الثالث متباينة اشد التباين في اوضاعها الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، الامر الذي يجعل هذه الدوافع صادقة إلى حد ما على بعض المجتمعات، الثاني: ان

الحماية من الاعتداء الجنسي وتجنب حمل الفتيات خارج دائرة الزواج، قد توجد في بعض المجتمعات غير الإسلامية.

وتشير احد الدراسات الى ان الزيادة في السن عند الزواج يكون اكثراً اتساعاً وإنشاراً في شمال أفريقيا والشرق الاوسط وأسيا مقارنة بأمريكا اللاتينية وأفريقيا جنوب الصحراء، هذه الاختلافات تعود الى القبود الاسرية المفروضة على اختيار شريك الحياة وتوقيت الزواج (Susheela.S, 1996:175)، ويعتبر انجاب المراهقات غير المتزوجات في البرازيل، والذي يمثل ٤٠٪ من الامثلة الواضحة على ذلك، (UNFPA, 2002) كما تصدق على مجتمع مثل أوغندا، الذي يشهد درجة عالية من الفقر والحرروب الاهلية وعدم الاستقرار الاجتماعي، حيث يعتبر زواج الفاقيرات استراتيجية للبقاء عند الفقراء الذين لا يستطيعون الإنقال من المستوطنات المعزلة ويعتمدون على زراعة الكاف، ويفضل الآباء الزواج المبكر لفتياتهم حماية من المستويات العالية من العنف الجنسي في مستوطنات اللاجئين (Noah.G.S, 2005) كما يعد إنعدام الامن بشقيه الاجتماعي والاقتصادي نقطة انطلاق أساسية تدفع الى الزواج المبكر في بنجلاديش، خاصة بعد التغيرات السياسية والانتخابات، وما ترتب عليها من وجود خسارة كبيرة في الممتلكات، إضافة الى انه وسيلة لحماية الفتيات من الاعتداء الجنسي او الاتصال الجنسي، وعادة توصم الاسر التي لديها فتيات لم يتزوجن نتيجة لعجزهن عن توفير الحماية لهن والحفاظ على شرف الاسرة، مما يدفع الآباء الى إتخاذ قرارات متسرعة بشأن زواج الفتيات (khaleda.Z, 2003). وعلى الرغم ان القانون حدد سن الزواج بـ ١٨ عام عند زواج الإناث في الهند، الا ان ٤٧٪ من النساء المتزوجات في فئة العمر ٢٤-٢٠ سنة تزوجوا قبل ذلك السن حتى عام ٢٠٠٥ KG. (Santhya and others, 2006: 45)

وفيما يتعلق بالبيانات المشتقة من منطقة الشرق الاوسط ومصر، فتشير الى ان ممارسة الجنس قبل الزواج غير سائد في العديد من البلدان، فالمرأة ومعظم الذكور في هذه المجتمعات يتعرفون على الجنس لأول مرة عند الزواج، وتعلن عذرية العروس عن شرف أسرتها والجماعة القرابية (IWHC, 2007:3). ويعتبر هذا النمط من الزواج في مصر سمة من سمات المجتمعات الريفية، إذ إن ٣٦٪ من إجمالي عدد الزوجات في الأسر الريفية تزوجن في سن أقل من ١٦ سنة، في حين تبلغ نسبة الإناث اللاتي تزوجن دون السن القانونية في الحضر ١,٩٪ ويرجع تزايد النسبة في الريف إلى رغبة الريفيين في الإكتثار من الأولاد وقصر الفاصل الزمني بين الآباء والأبناء والخوف على الشرف والعرض، ودعم الروابط الأسرية ورغبة الآباء في تزويج أولادهم مبكراً لإثبات الرجولة وتأكيد السيطرة (<http://www.al3ez.net>) من هنا تبرز أهمية الثقافة في تحليل أسباب التباين في دوافع زواج الفاقيرات بين المجتمعات في العالم الثالث، ففي الوقت الذي يباح فيه الاتصال الجنسي قبل الزواج في بعض المجتمعات الأفريقية، نجد المجتمعات العربية الاسلامية تعتبر ذلك من المحرمات الدينية، ومع ذلك فإن ما يجمع بين معظم التحليلات التي ركزت عليها معظم الدراسات، اعتبار ان الفقر الدافع الرئيسي لاقبال الآباء على زواج الفاقيرات، وعلى الرغم من الايجابيات التي يقدمها الآباء تفسيراً لأقبالهم على زواج فتياتهم الفاقيرات، واعتبارهن اباء على ميزانية الاسرة المحدودة، مع التحفظ على هذا المبرر الزائف، الا إن هناك سلبيات كثيرة تصاحب هذا النمط من الزواج تتعرض لها الفتيات الصغيرات.

وفيما يتعلق بالآثار الصحية فتى اليونيسف ان هناك علاقة بين سن الام ووفيات الامهات Morbidity ومرضهن، فعلى سبيل المثال الفتيات في فترة العمر ١٤-١٠ سنة من

المحتمل أن يكن معرضات للوفاة خمس مرات اثناء الحمل او الانجاب عن الفتيات في فئة العمر ٢٤-٢٠ سنة، وهناك دلائل من الهيئة المعنية بمرض الايدز في الامم المتحدة، تشير الى ان حوالي ٢٢-١٧% من الفتيات في فئة العمر ١٩-١٥ سنة في افريقيا جنوب الصحراء، يتعاشن مع مرض HIV، مقارنة بحوالي ٥٧-٣% من الذكور في نفس الفئة العمرية (Unicef, 2002). كما اشارت دراسات عديدة الى خطر المرض أو الوفاة نتيجة للتسمم في الحمل وخفض ارتفاع ضغط الدم hypertension ، فضلاً عن نقص وزن الطفل او ولادة جنين متوفى او الولادة قبل الاولان preimatal ، ولقد ارجع الباحثون تلك المخاطر الى فقر نمط حياة الام والتغذية والرعاية قبل الولادة اكثر من عمرها فقط (showky and w.milaat, 2000:46). كذلك بينت دراسة عن زواج القاصرات في اثيوبيا ، أن الزواج المبكر للفتاة يزيد من خطر تعرضها الى AIDS-HIV ، فضلاً عن مشكلات النسور، ويعود ذلك الى عدم نضج الجسم (USAID, 2005). كما تبين ان تأجيل السن عند الزواج الاول يؤثر ايجابياً على حياة الاناث، حيث يرتبط بزيادة مشاركتهن في التخطيط للأسرة والاحساس بالذات، خاصة بعد انجاب الطفل الاول، ويرتبط عكسياً مع العنف الجنسي والفيزيقي داخل الزواج (KG Santhya and others, 2006:46). اما عن اثر زواج القاصرات على تعليمهن فهو لا يقل اهمية عن الاثار الصحية، فقد لا يتحققن بالتعليم او يتسربن منه بعد بضع سنوات نتيجة للحمل والولادة ، ولذلك فمن المتوقع ان يؤدي هذا النمط من الزواج الى ارتفاع معدلات الامية بين النساء خاصة. كما يؤدي أيضاً الى ارتفاع معدلات الانجاب ، نظراً لاتساع فترة الخصوبة مع البداية المبكرة للزواج، إضافة الى سيطرة الثقافة التقليدية على قرارات الانجاب والمنافع الاجتماعية والاقتصادية المرتبطة به عند الفقراء.

فعلى سبيل المثال يظهر الاحصاء الوطني في نيبال ان ٥٥% من المراهقات من الاميات، وان ٣٢% من النساء تسرين من التعليم بسبب الزواج، كما بين المسح الصحي للأسرة ان هناك علاقة قوية بين التعليم وانجاب الاطفال بين المراهقات، وان ٣٢% من المراهقات الاميات قد أنجبن مقارنة بـ ١٠% فقط من اكملن تعليمهن الثانوي (Ramesh.k.a, 2001:2). ولذلك يعد زواج القاصرات واحداً من الممارسات الضارة لكونها تلغى فرص تعليم الاناث ، وتقود الى الفقر وغياب الامن الاقتصادي، كما تؤدي الى اثار خطيرة على صحتهن وقدرتهن على اتخاذ القرار ويقوى من المشكلات والعنف القائم على أساس النوع (Bogalech.A, 2006:4). ولقد ركز الديموغرافيون جهودهم في السنوات الأخيرة عند دراسة ظاهرة التحول الخصوبى في المجتمعات النامية ، على فحص الارتباط بين التعليم والخصوصية، حيث يلعب دور في توقيت الزواج، ويظهر اثر الاتصال بالتعليم في ارتفاع السن عند الزواج الاول والانجاب (Cynthia.B and Barbaras, 2006:5). وقد ثبت بما لا يدعى الى الشك ان تعليم المرأة يعتبر من العوامل الهامة التي ادت الى التحول الخصوبى الراهن الذى تشهده مجتمعات العالم الثالث ومصر، ولقد تأكّد الباحث من صدق هذا الافتراض، فضلاً عن أدلة نظرية التحول الديموغرافي حول العلاقة بين تحسين اوضاع المرأة وخفض الخصوبية، من خلال دراسة حديثة (رسالة الدكتوراه\*). غير ان الانخفاض المطلوب للوصول الى مستوى الاحلال (١٢٪)، لا زال هدفاً ربما لا يتحقق، بالوصول الى عام ٢٠١٧، خاصة مع استمرار معدلات الامية ودورها في إستدامة الفقر في مصر على وضعها الراهن. اللذان يمثلان اهم الدوافع المؤدية الى زواج القاصرات.

### ٣- الاتفاقيات الدولية و البرامج العلاجية

#### ١- الاتفاقيات الدولية

تؤكد المادة ٣-١ من اتفاقية الرضا بالزواج لعام ١٩٩٤ ، والحد الأدنى لسن الزواج وتسجيل عقود الزواج انه: لا يكون الزواج قانونياً دون موافقة تامة وحرة من الطرفين، ان الاطراف فى هذه الاتفاقية يجب ان تحدد سن الزواج بما لا يقل عن ١٥ عام، ودون ذلك يكون الزواج غير قانونياً. فى حين تؤكد المادة الحادية والعشرين من عام ١٩٩٠ والميثاق الافريقي حول حقوق و رفاه الطفل: ان زواج او خطبة الفتيات الاطفال محظورة، ويجب اتخاذ اجراءات فعالة بما فيها التشريع من اجل تحديد السن الادنى للزواج الى ثمانية عشر عاماً(Unicef,2001)، ويلاحظ ان هناك تناقض واضح فى تحديد السن القانونى بين اتفاقية الرضا بالزواج والميثاق الافريقي حول حقوق الطفل، وهو الامر الذى دفع الاتفاقيات التالية الى ادراك أهمية توحيد السن القانونى للزواج ، وتحديده بثمانية عشر عاماً نظراً للمخاطر التى تتعرض للفتيات عند الحمل والانجاب قبل هذه الفترة العمرية. ولذا يحث مشروع قرار الامم المتحدة حول الزواج القسرى والمبكر الدولى على:

- وضع وتنفيذ قوانين صارمة لضمان عدم الدخول فى الزواج الا بالموافقة الحرة وال الكاملة للزوجين، مع رفع الحد الادنى لسن الزواج.
- إعتماد وتنفيذ متطلبات التسجيل (الميلاد/الزواج) بهدف تحديد السن عند الزواج.
- زيادة فرص الحصول على التعليم ، والتشجيع على الانتهاء من المرحلتين الابتدائية والثانوية للفتيات المتزوجات وغير المتزوجات.
- تدعى الحكومات وكذلك القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية.... وغيرها من الجهات الفاعلة فى المجتمع المدنى على:
  - اجراء حملات التثقيف والتوعية العامة لزيادة الوعى بأسباب وعواقب الزواج المبكر والقسرى وفوائد تأخير الزواج، مع الاخذ فى الاعتبار الاشخاص فى موقع التأثير مثل الاباء والمعلمون والقادة الدينيين.
  - دعم البرامج الرامية الى القضاء على العنف ضد المرأة.
- مواصلة دراسة العلاقة القائمة بين الزواج المبكر والقسرى والفقر والعادات والتقاليد والمارسات الصحية والتعليمية والاقتصادية والتمكين.(United Nation,2007). وعلى الرغم من الجهود الدولية الرامية الى القضاء على ظاهرة زواج القاصرات، الا ان الامية والفقر تمثل التحدى الاكبر امام المجتمع الدولى، حيث يمثلان نافذة نحو الاتجار بالاطفال، وذلك عندما يقبل القراء على زواج القاصرات من الخليجيين مقابل مبلغ من المال لا يوازي الاضرار الخطيرة التى تصيب الفتاة.

هذا وينشط الزواج السري أو الزواج السياحي كما يطلق عليه البعض في دول معينة. بل في مناطق محددة ذات طبيعة اجتماعية واقتصادية خاصة، ففي مصر توجد منطقة محددة قريبة من القاهرة(منطقة الحوادمية) اشتهرت بوجود سماسرة لعقد الزيجات بين الخليجيين وفتيات فقيرات، وفي اليمن أحدثت ظاهرة الزواج السياحي الكثير من الجدل بسبب اثارها القانونية والاجتماعية، والذي يأتي نتيجة نزوات عابرة والحاجة إلى المال وأحلام السفر. وفي المغرب نجد ان النسبة الأكبر من الزواج بالسعوديين، مما دفع الحكومة المغربية الى اتخاذ اجراءات للقضاء على هذا النوع من الزواج والحفاظ على حقوق الزوجات، ومنها اشتراط موافقة الزوجة الأولى على زواج الخليجيين بمغربيات، وإجراءات أخرى جعلت مثل هذه الزيجات أكثر صعوبة. ورغم التحذيرات التي تطلقها الجهات الاجتماعية والقصصية بخطورة هذه الزيجات وآثارها الاجتماعية، فإن الواقع يشير إلى إقبال الكثيرين عليه(س.ع.٢٠٠٨). وعليه دعت اتفاقية

حقوق الطفل الخاصة بالقضاء على الاتجار والاستغلال الجنسي، إلى إتخاذ الاجراءات اللازمة، لتجريم جميع اشكال الاستغلال الجنسي للأطفال، بما في ذلك ما ارتكب منها في محظوظ الأسرة وبغاء الأطفال والولع المرضي بالأطفال، وإستغلالهم في إنتاج المواد الإباحية وفي السياحة الجنسية والاتجار بهم(اليونيسف، ٢٠٠٨: ٤٢).

## ٢- البرامج العلاجية

يعتبر زواج الفاقدات أحد اهتمامات المجتمع الدولي في السنوات الأخيرة، ولقد عبرت هيئات الأمم المتحدة عن هذا الاهتمام، من خلال مجموعة من البرامج في بعض مجتمعات العالم الثالث، التي استهدفت القضاء على هذا النمط من الزواج، ومنها: برنامج وكالة الأمم المتحدة للتنمية الدولية، الإستراتيجية الدولية وبرنامج المركز الدولي لبحوث المرأة في الهند، برنامج أكسفام لخفض زواج الفاقدات في اليمن، برنامج أفق تحت رعاية اليونيسف في مصر، وفيما يلى سوف نعرض لهذه البرامج على النحو التالي:

### ٠ برنامج وكالة الأمم المتحدة للتنمية الدولية(USAID)

تدعم الوكالة عدد من البرامج على المستوى المحلي والدولي، التي تهدف إلى خفض زواج الفاقدات ، وترى الوكالة أن هذه التدخلات طويلة المدى ويجب أن ترتبط بالمجتمع المحلي والقادة الدينيين – النساء – الشباب – الرجال – الشباب، التي يتزايد وعيهم حول مخاطر هذا النمط من الزواج من خلال الرسائل الإعلامية ، وعلى الرغم من أن هذه البرامج حديثة نسبياً، إلا أن اثراها كان كبيراً في الأقاليم التي كانت محل الدراسة، وحالياً تدعم الوكالة أنشطة تقيمية وبحثية لتحديد البرامج الناجحة، التي يعاد تطبيقها في السنوات المقبلة، وتحتوى البرنامج على مجموعة من الجوانب التي تركز على تقوية الوعي التشريعى بالسن عند الزواج والتحرك المجتمعى ومهارات الحياة والتدريب الصحى والتعليم البديل والفرص التعليمية والاقتصادية والاجتماعية للشابات(USAID,2006:1)

### ٠ إستراتيجية المركز الدولي لبحوث المرأة (ICRW)

تركز إستراتيجية المركز الدولي لبحوث المرأة في القضاء على زواج الفاقدات على عدة محاور هي:

#### ١- تحول المعايير الثقافية الضارة

على الرغم أن الزواج المبكر متصل بعمق في ثقافة المجتمعات ويصعب تغييره، إلا أن الاستراتيجية اعتمدت على برامج متنوعة، تضمنت تعليم الأسر واعضاء المجتمع المحلي حول مخاطر زواج الأطفال، وإمداد الإناث بالتعليم ومهارات الحياة وتقديم الخدمات القانونية.

#### ٢- تحقيق أقصى قدر من المساعدات المالية

فالأمم المتحدة تدعم بالفعل العديد من البرامج حول العالم لخفض الفقر، وتأمين البقاء وصحة الرضع والأطفال والامهات، والإمداد بوسائل تنظيم الأسرة ومحاربة الإيدز والاستثمار في تعليم الفتيات، كل هذه المساعدات تقوض ممارسة زواج الأطفال.

#### ٣- الأمداد بالفرص الاقتصادية للشابات

ان الزواج المبكر يرتبط بالفقر والأوضاع الاقتصادية للأسرة، ويدفع إلى قلة الوصول إلى التعليم أو العمل المأجور، ومن ثم فإن الأمداد بالفرص الاقتصادية للشابات ربما يساهم في إلغاء الزواج المبكر وخفض الفقر. فقد أثبتت البحوث أن زيادة فرص تعليم الشابات يساهم بقوة في تأجيل

زواجهن ، بقاء الفتيات في التعليم لمدة ٨ سنوات فأكثر، تكن أقل احتمالاً للزواج المبكر عن تلك التي تلقت تعليماً مابين ٣٠-٠٣ سنوات (ICRW,2003).

٦- برنامج المركز الدولي لبحوث المرأة في الهند

استهدف هذا البرنامج عينة من المراهقات Adolescent سواء من المتزوجات او غير المتزوجات، ذلك ان الهدف ليس الحد من هذا النمط من الزواج فقط ، وانما الحد من الآثار السلبية الناجمة عنه ايضاً وخاصة الآثار المرتبطة بالصحة الاتجائية للأم والطفل، وذلك على النحو التالي:

- العمل مع المراهقات غير المتزوجات

منذ عام ١٩٩٨ والمركز الدولي لبحوث المرأة يقوم بتنسيق خمس مشروعات في الهند التي تسعى الى تحسين حياة المراهقين وصغار الشباب، بالتركيز على القضايا المرتبطة بصحتهم الانججية وتوضيح النتائج الاولية للبحوث ان الفتيات المراهقات اللائي تلقين معرفة متصلة بتأخير الزوج زاد من قدرتهن على التفاوض والدفاع عن القرارات التي تخص حياتهن حيث اعتمد البرنامج على زيادة معارفهن حول الصحة الجنسية والاتجائية وحقوقهن القانونية مثل وقف العنف ضد المرأة ، ويعتبر الدرس المستفاد من هذا البرنامج أنه كان متعدد المداخل في إعداد الفتيات من حيث المهارات وتحقيق الذات، التي تعد من الامور المطلوبة لمكافحة المشكلات المرتبطة بهذا النمط من الزواج (ICRW,2003). غير أنه قد يكون غير كافى لخفض الاقبال على زواج القاصرات، ذلك لأن الفتاة القاصرة مهما تزودت بالمعرفة بحقوقها ، فإنها ربما لا تستطيع تغير مسار حياتها فى الاتجاه المعاكس للثقافة السائدة والمشجعة على زواجهن.

- العمل مع المراهقات المتزوجات

عندما تتزوج الفتيات تواجهن بضغوط من أجل الانجاب لاثبات خصوبتهن، ومن ثم فهن فى امس الحاجة لأمدادهن بالمعلومات والخدمات المرتبطة بالصحة الانججية ورعاية الامومة، ففى الهند الغالبية من المتزوجات المراهقات والريفيات بصفة خاصة لديهن نقص فى المعلومات المتعلقة بصحبتهن الانججية والجنسية، حيث بينت دراسة دامت ثلاثة سنوات فى مهاراشترا فى الهند، ان ما بين ١٠%-٢٥% زادت لديهم المعرفة حول القضايا المختلفة المرتبطة بذلك، إضافة الى تحسين معرفة الزوجات حول وسائل تنظيم الاسرة ورعاية الحمل ومخاطر الولادة وأسباب العقم وطرق إنقال العدوى بمرض HIV (ICRW,2003). غير ان هذه المعرفة المكتسبة قد لا تؤثر أحياناً تحت تأثير الضغوط الثقافية، التي تجعل الزوجة بعيدة عن المشاركة فى اتخاذ القرارات المتعلقة بالإنجاب، التي توجهها فى الغالب القيمة الاقتصادية والثقافية المترتبة من زيادة الانجاب ولاسيما الذكور خاصة فى الاسرة الفقيرة. ومن ثم فان مواجهة هذه المشكلة يمكن فى مكافحة الامية ودعم تعليم البنات وعلاج تسريحهن من التعليم ، التي تساعده على إحداث التغير الثقافى السائد نحو زواج القاصرات فى الاجيال القادمة.

٧- برنامج أكسفام لخفض زواج القاصرات فى اليمن

لقد قدم عرض لهذا البرنامج فى إطار مؤتمر الشرق الأوسط حول الوصول الى الاطفال والشباب الأكثر ضعفاً الذى عقد فى يونيو ٢٠٠٤ . ويتضمن هذا البرنامج ١٢ محور تهدف الى خفض الزواج المبكر فى اليمن، وذلك من خلال : دعم المساواة النوعية . وقف الاستغلال ضد المرأة – حملات ضد الزواج المبكر- توسيع قدرة المجتمع المدنى على المساهمة فى إستراتيجية خفض الفقر- النوع ودعم التعليم- التطبيق والمراقبة- التمويل الصحى والحق فى تقديم الرعاية الصحية الأساسية بواسطة المجتمعات المحلية. فضلاً عن تبني مدخل الحقوق وتغيير أفكار

ومعتقدات وممارسات المؤسسات مع الفقر، العمل على مستويات مختلفة محلياً وقومياً وعالمياً، الدعوة إلى بناء القدرات وخبراء البحث، الاهتمام بالجماعات المستهدفة (Oxfam, 2004).

• برنامج أفاق تحت رعاية اليونيسف في مصر: التعليم غير الرسمي يشير التقرير إلى أن العديد من الإناث الريفيات ليس لديهن فرصة للتعليم الرسمي لأن إباهن يريدن عملهن، غير أن برنامج أفاق Horizons program الذي أنشئ في عام ١٩٩٧ أعطى لهن الفرصة لكسب الثقة بالنفس ومهارات الحياة، وقد صمم هذا البرنامج بواسطة خبراء متخصصين بالتعاون مع الجمعيات الأهلية المحلية، حيث تم تحديد ١٠٠ جلسة للامداد بالمعلومات حول مهارات الحياة والحقوق والواجبات والتغذية والصحة الإيجابية والمرأفة والزواج والعنف ضد المرأة، كما أن المعلمين المحليين يستخدموا مواد ومناهج بسيطة، فضلاً عن لوح الحائط وإستخدام الأغانى والدراما والمناقشات، ولقد اتضح أن الفتيات المشاركات فى هذا البرنامج اعربت عن حماسها للتعلم وأصبح إباهن أكثر رغبة في تعليمهن، كما ان القيمة النسبية للإناث والذكور قد تغيرت، وارتفعت معدلات تسجيل الإناث في المدارس الابتدائية، وحوالى ١٥٠٠ فتاة استفدن من البرنامج، ونقلت الأفكار إلى إمهاتهن لمساعدتهن على معرفة حقوقهن (UNICEF, 2001).

ورغم أهمية هذه البرامج والنتائج الإيجابية التي حققتها، فإن المستفيدات منها لا تمثلن إلا نسبة ضئيلة جداً من الإناث، التي ينتمي أغلبها إلى الأسر الفقيرة، ومن ثم فإن الحاجة ماسة إلى أن تتحول هذه البرامج السابقة إلى هدف قومي، يشمل الأسر والفتيات الأكثر احتياجاً، والآن نهدى الوقت في علاج المشكلة ونسعى باستمرار التحديات الديموغرافية في المستقبل القريب والبعيد، ونساهم في ازدياد معدلات النمو السكاني بدلاً من الوصول إلى مستوى الاحلال المطلوب في عام ٢٠١٧. فالحلول الجذرية لانتاج سوى نتائج إيجابية محدودة تسمح باكتساب المشكلة طابع الدوام، وتصبح مزمنة ومعايشة للأجيال، وإن كانت تتخذ أنماط جديدة وفقاً لطبيعة العصر وظروفه، وينطبق ذلك بشكل خاص على مشكلة الأممية والفقر وزواج القاصرات. وتسعى الدراسة الراهنة إلى بيان العلاقة بين هذه المشكلات وكيف ينتج كل منها الآخر ويساهم في استدامة الظاهرة موضوع الدراسة. وذلك كما يتبع من الفقرات التالية:

### ثانياً: الخصائص الاجتماعية والديموغرافية لأسر الزوجات

#### ١- قبل الزواج

يعود الموطن الأصلي لمعظم حالات الدراسة إلى محافظات الوجه القبلي حيث نجد ثلاث حالات ينتمين إلى محافظة أسيوط وحالة واحدة إلى محافظة المنيا وأخرى إلى محافظة سوهاج وأسرتين إلى محافظة بنى سويف، وأخرتين احدهما تنتمي إلى محافظة المنوفية والثانية إلى الدقهلية، انظر جدول (١). وتبعد أهمية المواطن الأصلي في مدى ارتباطه بثقافة خاصة تدعم فكرة زواج القاصرات بل وتحدد وضع المرأة والتمييز ضدها في كافة جوانب الحياة ولا سيما المرتبطة بالتعليم والزواج.

وفيما يتعلق بنمط الأسرة فنجد أن معظم حالات الدراسة تنتمي إلى نمط الأسر الممتدة بينما هاتين فقط تنتمي إلى نمط الأسرة النووية، مما يشير إلى وجود صلة بين زواج القاصرات ونمط الأسرة، وهذا ما سوف توضحه الدراسة في موضع لاحق. حيث نجد أن معظم حالات

الدراسة اتت من اسر كبيرة الحجم حتى الحالتين التي كانت تنتمي الى نمط الاسرة النووية ، وهمما الحال رقم(١) التي يبلغ عدد افرادها سبع افراد، وكذلك الحال رقم(٥) التي يبلغ عدد افرادها احدى عشر فرد، ويمثل عدد افراد الاسرة في سياق هذه الدراسة احد المتغيرات الهامة المؤثرة على زواج القاصرات ، خاصة عند الاخذ في الاعتبار عدد الاناث بين اعضاء الاسرة ومواصفات المسكن . ويلاحظ ان التوزيع النوعي للابناء يتوجه بالزيادة نحو الاناث في معظم حالات الدراسة او مساوياً لعدد الذكور ، فعلى سبيل المثال نجد ان عدد الابناء في الحال رقم (١) يمثل ذكر واحد مقابل اربعة إناث، بينما كان عدد الذكور مساوياً لعدد الاناث في حالتين مما تدل عليه الحالات الاولى والسبعين . وقد يمثل زيادة اعداد الاناث عن الذكور دافع للأمررين الاول زيادة الرغبة في زواج الاناث قبل الاولان او في زيادة إنجاب الام من اجل انجاب الذكر، ولعل هذا يفسر احد اسباب زيادة عدد الولادات في جيل الام خاصة في الاسر التي يعلو بها انجاب الاناث عن الذكور ، او تعرضت لحالات وفيات الرضيع ، وذلك كما يبدو في الحال رقم (١)، (٢)، (٣)، (٧)، (٩). أما عن المستوى التعليمي للوالدين فيلاحظ من الجدول السابق سيادة الامية في كافة حالات الدراسة ، بين الامهات والاباء، مع استثناء وحيد في الحاله الثانية كان الاب يقرأ ويكتب، وقد تدفع امية الوالدين الى استدامة الامية بين جيل الابناء وخاصة الاناث، ومن ثم السعي الى زواجهن مبكراً ، وهذا ما تحاول الدراسة الراهنة بيانه خلال الفقرات القادمة . وقد تؤثر الحالة الزواجية لرب الاسرة على زواج القاصرات ، خاصة عندما يؤدى زواج الاب باخرى الى تدنى مستوى الرعاية وانتقاد النصيب المادى من دخل الاسرة ، مما يساهم فى التعامل مع الفقر والاضطرار لعملية الاطفال من الاناث لتعويض التقصير المادى، او التقليل من الاعباء المادية من خلال زواج الاناث قبل الاولان كنوعاً من التكيف مع الفقر ، ويظهر ذلك بوضوح في الحال رقم (٢)، (٨) حيث تزوج رب الاسرة في الحاله الاخيرة ثلاث زوجات رغم انه ليس في حالة ميسرة مادية تسمح له بذلك، وقد ادى ذلك الى انجاب عدد كبير من الابناء، اربعه منهم من الاناث لم يذهبن الى التعليم وتم زواجهن فيما بين ١٥-٦١ سنة على الاكثر " اتجوزت انا و اخواتي بدرى خستاشر ستشر سنة بالكتير كانوا عايزين يخلصوا مننا".

وباللحظة الجدول السابق يتضح ان كافة حالات الدراسة من الاسر الفقيرة ذات الدخل المنخفض، مع استثناء حالة واحدة كانت الاسرة ذات مستوى اقتصادي مرتفع الى حد ما قياسا على الحالات المدروسة، حيث يملك رب الاسرة نصف فدان وبيت صغير تعيش به الاسرة الممتدة المكونة من سبعة عشر فرد، وربما يرتبط انخفاض المستوى الاقتصادي لمعظم اسر الزوجات موضوع الدراسة قبل زواجهن الى طبيعة الحاله العملية لرب الاسرة ، التي ترتبط بأنشطة غير منتظمة الدخل مثل العمل كمزارع اجير او سائق او عامل بناء حيث تقول الحال رقم (٢)" ابويه كان بيشتغل الاول لما جيه وقع ما بقاش يشتغل وعايز الى يخدمه ، اخواتي هما اللي اشتغلوا وكانو بيصرفوا علينا"

#### ١- بعد الزواج

يشير جدول (٢) الى ان كافة اسر الدراسة تعيش في نمط الاسرة النووية، على عكس ما كانت عليه الزوجات قبل الزواج حيث كان يعيش سبعة اسر منها في كنف الاسر الممتدة في موطنها الاصلى ، غير أنه بعد الهجرة والاستقرار في منطقة الدراسة الحالية (منشأة ناصر) يصعب انتشار هذا النمط من الاسر نظراً للظروف المتعلقة بطبعية السكن وإرتفاع القيمة الإيجارية للسكن بصورة تفوق القدرات المادية ، فضلاً عن ضيق المساحات، حيث وجد ان اسر الدراسة تعيش في سكن شرك في حجرة واحدة او اكتر، مع استثناء اسرتين فقط تعيش في سكن مستقل ولكن لا يتجاوز الحجرتين، مما لا يسمح بتجمع الاهل في مكان سكنى واحد، وان كان البعض

يعيشون في نفس المنطقة او في نفس الشارع او في مناطق قريبة من منطقة سكن الاسرة ، كما ان الزوجات موضوع الدراسة يعيشن في نفس النمط السكني ، فعند الزواج يبحث الاهل عن حجرة قريبة من مكان سكن الاسرة التوأمة تتوافق مع القدرات المادية للزوج .

وعلى الرغم من سيادة نمط الاسرة النووية في اسرة الزوجة بعد الزواج وضيق المسكن والظروف السكنية المرتبطة بنمط السكن الشرك والعيش في حجرة او حجرتين، الا ان حجم هذه الاسر اكبر من امكانات الوحدة المعيشية، مما يؤدي الى ارتفاع الكثافة العددية قياسا على المساحة، ويتراوح حجم اسر الدراسة ما بين ٧-٥ افراد كما يوضح جدول (٢) ، حيث تمثل الحالة رقم (١،٤،٨) سبع افراد، بينما يبلغ حجم الاسرة رقم (٢،٦،٧) خمسة افراد، والحالة رقم (٣،٩) ستة افراد،اما عن الحالة رقم (٥) فعددها اربعة افراد، ويعود التباين بين حالات الدراسة من حيث الحجم الى اختلاف مدة الحياة الزوجية ونمط الانجاب بين الزوجات، حيث نجد ان الاسر كبيرة الحجم في سياق هذه الدراسة ارتبط انجابها بنمط الانجاب النوعي ، الذي يشير الى زيادة الرغبة في الانجاب المرتبط بإنجاب الذكر بعد تعدد حالات إنجاب الإناث، وذلك كما يبدو في الحالة رقم (٣،٤،٨).

### ج (١)

#### الخصائص الاجتماعية والديموغرافية لاسرة الزوجة قبل الزواج

البيان	الحالة الاولى	الحالة الثانية	الحالة الثالثة	الحالة الرابعة	الحالة الخامسة	الحالة السادسة	الحالة السابعة	الحالة الثامنة	الحالة التاسعة
الموطن الاصلي	اسيوط	سيوط	سوهاج	المنيا	اسيوط	الدقهلية	بني سويف	بني سويف	بني سويف
نمط اسرة	نوية	معتدلة	معتدلة	نوية	معتدلة	معتدلة	معتدلة	معتدلة	معتدلة
حجم الاسرة	٧	١٦	١٤	١٥	١١	١٧	٢٤	٢٤	١٨
التوزيع النوعي للبناء									
ذكور	١	٢	٢	٣	٤	٦	٣	٣	٢
اناث	٤	٢	٣	٥	٢	٤	٣	٢	٤
عدد ولادات الام	٨	٧	٨	٩	٨	٧	٧	٦	٨
وفيات الرضع	٣	-----	-----	-----	-----	-----	٢	٢	٢
المستوى التعليمي للوالدين									
الاب	امية	امية	امية	امية	امية	امية	امية	امية	امية
الام	امية	امية	امية	امية	امية	امية	امية	امية	امية
الحالة الزوجية لرب الاسرة	متزوج بالخرى	متزوج	الام فقط	الام فقط	الام فقط	الام فقط	متوفى	ثلاث زوجات	الام فقط
السن عند الزواج الاول									
الاب	٢٠	١٩	٢٢	٢٣	٢٠	٢١	٢٤	٢١	١٩
الام	١٤	١٤	١٣	١٢	١٤	١٣	١٤	١٤	١٤
الحالة العملية لرب الاسرة	عامل بناء	باتع	باتع	سائق	يارضه	خفير	مزارع	مزارع	عامل في مصنع طوب
المستوى الاقتصادي	منخفض	منخفض	منخفض	منخفض	مرتفع	منخفض	منخفض	منخفض	منخفض

وبالنظر الى التوزيع النوعى للبناء فى اسر الدراسة نجد ان معظم انجاب الزوجات يتوجه نحو انجاب الاناث مقارنة بالذكور ، ففى الحالة رقم(٤،١) على سبيل المثال انجبت الزوجة ثلاثة إناث مقابل ذكورين، وفي الحالة رقم(٨) انجبته اربعة إناث مقابل ذكر واحد، بينما فى حالات أخرى وهى الحالة رقم(٦،٥) كان انجابهن للإناث فقط ، حيث انجبته الأولى انتنين والثانية ثلاثة إناث، فى حين كان انجاب الزوجة للنوعين متساوياً كما فى الحالة رقم(٩،٣) بواقع ذكورين مقابل انتنين .ويلاحظ ان السن عند الزواج الاول للزوجين فى كافة حالات الدراسة يتسم بالانخفاض، وان كانت الزوجات عند زواجهن كانت فى اعمار اقل من الازواج، حيث يتراوح اعمار الزوجات عند الزواج الاول ما بين (٢٥-٢١) سنة بينما كان يتراوح اعمار الزوجات ما بين (١٤-٥) سنة، وربما يعود ذلك الى سببين الاول ان الزوج لا بد ان يكون لديه عمل ومصدر للدخل حتى يتمكن من اتمام الزواج والوفاء باحتياجات الاسرة المادية ، وبالطبع يتذبذب ذلك بعض الوقت مما يؤخر من السن عند الزواج الاول،اما عن الاناث فأن زواجهن بديلاً لتربيتهن من التعليم او عدم ذهابهن الى المدرسة اصلاً،فضلاً عن القيم الثقافية والاقتصادية المحفزة لهذا النمط من الزواج. وبالنظر الى الجدول السابق يتضح مدى تدني المستوى التعليمي للازواج والزوجات، وان كان من بين الازواج من يقرأ ويكتب حالة رقم(٩،٨،٣) وحصل على الابتدائية حالة رقم(٧)،اما عن الزوجات فهن من الاميات اللائي لم يذهبن الى المدرسة عدا حالة رقم (٧) حاصلة على الشهادة الابتدائية، ولقد انعكس ذلك المستوى المتدني من التعليم على الحياة العملية للزوجين، حيث تتسم اعمالهن الى نمط العمالية الهاشمية والاجر غير الثابت وظروف العمل غير المستقر ، مما يجعل هذه الاسر تدخل ضمن نمط الاسرة الفقيرة، وفقاً لمؤشرات الحالة التعليمية والعملية وطبيعة الدخل. ولقد تبين من خلال الدراسة ان زواج القاصرات يعود الى تأثير متغيرات عديدة ما بين اجتماعية وثقافية وديموغرافية، كما ان مدى تأثيرها يتباين حسب خصائص الاسرة ، وتبرز هذه المتغيرات من خلال الجوانب التالية:

ثالثاً: دوافع زواج القاصرات

يعتبر نمط وحجم الاسرة - نمط انجاب الام و النوع - قيمة التعليم والتمييز ضد الاناث -  
القيمة الاقتصادية للإناث وتكلفة الزواج- المعتقدات الدينية والقيم الثقافية من اهم الدوافع  
المحفزة لزواج القاصرات كما بينت الدراسة الميدانية على النحو التالي:

#### ١- نمط وحجم الاسرة

من خلال القراءة التحليلية لحالات الدراسة، يتضح ان زواج القاصرات ارتبط بحجم الاسرة اكثر من ارتباطه بنمط الاسرة، حيث وجد ان هذا النمط من الزواج يسود بين نمطى الاسرة على السواء، وان كان يظهر بدرجة اكبر في الاسر الممتدة مقارنة بالاسر النوعية (راجع جدول رقم (١) السابق) كما ان حجم الاسرة يعتبر العامل الاكثر تأثيراً في الدفع بالإناث نحو الزواج، ياعتبرهن يمثلن عبناً على الاسرة كبيرة الحجم، خاصة عند الاخذ في الاعتبار العلاقة بين عدد افراد الاسرة ومساحة الوحدة المعيشية، فزواجهن في هذه الحالة يعتبر احد الحلول الممكنة لمواجهة الكثافة العددية والمساحة المخصصة للاعاشرة، وبالاخص في نمط الاسرة الممتدة، حيث تتعايش اكبر من اسرة في منزل واحد، يخصص فيه حجرتين على الاكثر لكل اسرة ويتاكد

ذلك من خلال الحالة رقم (٣٤٨) وذلك على سبيل المثال حيث تقول الزوجة في الحالة رقم (٣)

(٢)

**بعض الخصائص الاجتماعية والديموغرافية لاسرة الزوجة بعد الزواج**

البيان	الحالة الأولى	الحالة الثانية	الحالة الثالثة	الحالة الرابعة	الحالة الخامسة	الحالة السادسة	الحالة السابعة	الحالة الثامنة	الحالة التاسعة
نط المسكن	شرك	مستقل	شرك	مستقل	شرك	مستقل	شرك	مستقل	مستقل
نط اسرة	نوية	نوية	نوية	نوية	نوية	نوية	نوية	نوية	نوية
حجم الارس	٧	٥	٤	٧	٦	٥	٧		
التوزيع النوعي للبناء									
ذكور	٢	١	—	٢	٢	٢	٢		
إناث	٢	٤	٢	٣	٢	٢	١	٢	
السن عند الزواج الأول									
الزوج	٢٢	٢٢	٢٤	٢٥	٢٥	٢٢	٢٢	٢٢	٢١
الزوجة	١٤	١٥	١٤	١٤	١٥	١٤,٥	١٤	١٤	١٤
الفرق العمري بين الزوجين	٨	٨	١٠	١٠	٨,٥	٨	٩	٨	٦
السن الحالى للزوجين									
الزوج	٣٤	٣٤	٣٠	٣٢	٢٩	٢٩	٣١	٣٣	٣٤
الزوجة	٢٦	٢٦	٢٢	٢٢	١٩	٢٨,٥	٢٢	٢٤	٢٦
مدة الحياة الزوجية	١٢	١٢	٨	٨	٤	١٤	٩	١٠	١٠
المستوى التعليمى للزوجين									
الزوج	أمي	أمي	أمي	أمي	أمي	أمي	أمي	أمي	يقرأ ويكتب
الزوجة	أمية	أمية	ابتدائية	ابتدائية	أمية	أمية	أمية	أمية	أمية
الحالة العملية للزوج									
الحالة العملية للزوجة	عامل بناء	عامل بناء	عاطل	عاطل	اهوج	سائق	تابع على عربات	مسافر	باتع فاكهة
المستوى الاقتصادي	متخلف	متخلف	متخلف	متخلف	متخلف	متخلف	متخلف	متخلف	متخلف

"البيت كان مليان، أبويا كان بيقول اهم يوسعوا لغيرهم" اما الحالة رقم (٤) فتفوق "أبويا جوزنا بدرى عشان نخف شوية عليهم عشان كانت العيلة كبيرة" اما الحالة رقم (٨)"أبويا اتجوز ثلاثة ومختلف عشرين عيل، اى حد يجيلاوا يجوزنا وخلاص ، كان فاكر انه بيرتاح مننا ويستر عرضنا"

ويلاحظ ان مشكلة زيادة عدد الابناء عند هذه الاسر لاتبدأ في الظهور الا عندما يصل الاناث الى سن المراهقة، حيث يصبح المكان غير صالحًا لاقامتهن من حيث مكان النوم فضلاً عن حرية الحركة داخل المنزل عند وجود ذكور من ابناء العم او الخال او الاقارب الاخرين المقيمين في نفس وحدة المعيشة في حالة الاسر الممتدة، ولقد عبر عن ذلك بعض الزوجات في عينة الدراسة، حيث تقول الحالة رقم (١) "ميفعش البنت تكبر كدة وتخليةها اعدة مع ولاد عمها في

دار واحد" كما تقول الزوجة في الحالة رقم (٤) "العيلة كانت كبيرة والدار على ادها وكل راجل بعياله، فكانوا بيجوزونا بدرى عشان نوسع المكان شويه، البيت كان شرك بين ابويا وعمامي كلهم وكان ابويا اكتر واحد عنده عيال وكان حاسس انه تقيل عليهم" ولذا تعد عبارات مثل (يوسعوا لغيرهم، نخف شوية) ذات دلالة في تأكيد العلاقة بين نمط وحجم الاسرة وزواج القاصرات.

## ٢- نمط انجاب الام والنوع

يعتبر نمط الانجاب من اهم المحددات الديموغرافية التي يمكن من خلالها التعرف على احد اسباب الزيادة السكانية، بل وكافة المشكلات المتعلقة بالخصوصية، فقد تبين للباحث أثناء الاعداد لرسالة الدكتوراه (محمد عبد الرحمن، ٢٠٠٥)، ان هناك أنماط متنوعة للانجاب ذات صلة وثيقة بمشكلة مصر السكانية، ويمثل نمط الانجاب النوعي اهم هذه الانماط، حيث يعد نافذة قوية نحو زيادة انجاب المرأة تحت تأثير التفضيل النوعي في الانجاب من جانب الزوجين ، الذى غالباً ما يتوجه نحو الرغبة في إنجاب الذكر، باعتباره يمثل قيمة اقتصادية وثقافية كبيرة في حياة الاسرة المصرية عامة والفقيرة خاصة، بينما ينظر للإناث نظرة دونية رسمت حدودها ثقافة المجتمع، التي تمثل التحدى الأكبر للقضاء على التمييز ضد المرأة، وسد منيع لتفعيل الاتفاقيات الدولية الرامية لتمكين المرأة .

ولقد تبين من خلال العمل الميداني ان هناك عبارات تؤكد تلك النظرة الدونية، عبر عنها بعض الازواج في عينة الدراسة الذين كان انجاب زوجاتهم الاكبر من الاناث ومنها على سبيل المثال: "امى لما عرفت انى خلفت بنت قالتى اهي حاجة تتسلوا بها لغاية لما تيجيبو الولد"، "انت خلفت بنت بيقى لسة ما خافتتش" وتدل هذه العبارات السابقة على ان ثقافة المجتمع لازالت تمثل تحدي رئيسي امام الجهود الرامية الى خفض الانجاب والوصول الى مستوى الاحلال، بل ودعم الاتجاه نحو زواج القاصرات، ولعل ذلك ما يتأكد من اقوال الزوجات في عينة الدراسة، حيث تقول الزوجة في الحالة رقم (٩) "احنا كنا اربع بنات امى كانت عايزه تخلص مننا وتتجوزنا" اما الزوجة في الحالة رقم (٨) فتقول "انا واخواتي اربع بنات من امى وفي غيرنا ستة تانين من "امين تانين، كلنا اتجوزنا ١٤ او ١٥ سنة بالكتير عايزين يخلصوا مننا" بينما تقول الزوجة في الحالة رقم (٣) "كل ما كانت العيلة كبيرة وفيها بنات كتير بيعجلوا بجوازهم ودائما يقولوا اهم يوسعوا لغيرهم" اما عن الزوجة في الحالة رقم (٤) فتقول "امى خلفت كتير بس كانوا بيموتوا بس كانت خلقتها بنات، ابويا كان بيخليلها تخلف عالطول عشان تجipp الولد" مما سبق يتضح ان هناك علاقة واضحة بين زيادة عدد الإناث في الاسرة وزواجهن قبل الاوان، كما ان الانجاب المتكرر للإناث في الاسرة يمثل حافز لسيطرة نمط الانجاب المتكرر ونمط الانجاب النوعي ، تحت مظلة التفضيل الانجابي والرغبة في انجاب الذكر، وقد يدفع ذلك احيانا الى تعدد الزوجات(حالة رقم ٨) من اجل تحقيق هذا الهدف نظراً لقيمة الاقتصادية للذكر في حياة هذه النوعية من الاسرة الفقيرة ، التي يمثل الولد فيها سند اقتصادي هام في تخفيف حدة الفقر من جهة ورعاية الوالدين عند الكبر والعجز عن الكسب المادي من جهة اخرى. وعلى ذلك فان الانجاب المتكرر للإناث او حتى زيادة عددهن مقارنة بالذكور، يعد أحد الاسباب المرتبطة بزواج القاصرات وإستدامة التحديات الديموغرافية في سبيل خفض الانجاب.

## ٣- قيمة التعليم والتمييز ضد الإناث

بمراجعة الخصائص الاجتماعية والديموغرافية للزوجات قبل الزواج، يلاحظ ان الامية هي المستوى التعليمي الشائع بين كافة أسر الدراسة، وعلى الرغم من إرسال البعض من هذه الاسر

الابناء الى التعليم، الا ان التسرب كان المصير للغالبية العظمى لهؤلاء الابناء، ويعود ذلك الى ان امية الوالدين لا تمكنهما من المتابعة الدراسية للابناء، مما يجعل التسرب من التعليم أمراً حتمياً بعد بضع سنوات قليلة ، وعادةً بعد الصف الثالث او الرابع على الاكثر، حيث تقول الزوجة في الحالة رقم (٧)"ان طلعت من تانية ابتدائى واخواتي الصبيان من تالتة او رابعة ابتدائى" كما ان فقر الاسرة والحاجة الى عمل الابناء وخاصة الذكور من الاسباب الهامة لعدم الحرص على مواصلة تعليم الابناء، حيث تقول الزوجة في الحالة رقم (٥)"كل اخواتي طلعوا من التعليم عشان يشتغلوا، الولد يجبي قرش أحسن والبنت تساعد في البيت لغاية لما تتجوز" اما عن الاناث فلا يخرجن للعمل الا تحت ضغط الضرورة ، وفي حالة غياب العنصر الذكري البديل لهن ، حتى وإن خرجن للعمل لجلب المال للأسرة فيكون ذلك في صحبة الام او اى من افراد الاسرة الكبار ، ويكون ذلك في في مواسم العمل الزراعي او ممارسة عمليات البيع ، التي كانت تمارسها بعض امهات الزوجات قبل زواجهن. حيث تقول الزوجة في الحالة رقم (٢)"كنت بساعد امي في الشغل وامي الى كانت بتعلم اية حاجة حاجة عشان نقدر نعيش و لدرجة انها كانت تجيب حاجات حلوة وتبعها قدام مدرسة للعيال"

وعلى الرغم ان بعض الاسر ترسل ابناءها الى التعليم والبعض يحرص على تعليم الابناء الذكور فقط، حيث تقول الزوجة في الحالة رقم (٤) على سبيل المثال"ما كنوش بيهموا بالتعليم اوى وبالذات البنات" بينما الزوجة في الاسرة رقم (١)"ابويا كان بيقول الولد يتعلم والبنت تخدم في البيت وتراعى اخواتها الصغيرين، البنت ملهاش الا الجواز والخلفة ، البنت ملهاش في العلام ولا التعليم، احنا غالبة ياعني علينا" الا انه من الملاحظ بعد الاخفاق الدراسي للابن الاول او الثاني ، فلن هذه الاسر لاتسعى الى تكرار المحاولة ، بل والاحجام احياناً عن ارسال الاخوة الاخرين الاصغر سنًا الى التعليم، حيث تقول الزوجة في الحالة رقم (٩)"ابويا ملاقاش اخواتي الصبيان فلحوا فال بلاش علام يعني الوظيفة مستنياهم" ومع ذلك فان هناك حرص دائم من جانب بعض الاسر على تعليم الذكور حتى وان كان ذلك لبعض سنوات، التي يتعلم فيها على الاقل مبادئ القراءة والكتابة والارقام والعمليات الحسابية البسيطة، التي تساعده على تعلم أحد المهن الحرافية ، ذلك ان التعليم لا يمثل قيمة كبيرة عند هذه الاسر، نظراً للعائد المحدود والمتدنى بعد سنوات طويلة من التعليم، كما ان بطالة الشباب المتعلّم بالقرية يعد نموذجاً سلبياً، وغير مشجع على مواصلة هذه الاسر لتعليم ابنائها، مما يخفض من قيمة التعليم مقابل اعلاء قيمة العمل . حيث تقول الزوجة في الحالة رقم (٨) عن لسان ابيهما"اللى اتعلموا خدوا ايه، يشتقن ويصرف على نفسه بلا هم، اللي واخدin الشهادات قاعدين على القهاوى، يشوف مصلحته ويجوز نفسه بدري احسن"

وإذا كان التسرب بعد بضع سنوات هو المصير النهائي لكل من ذهب من الذكور الى التعليم، وقد يساهم ذلك الى حد ما في تغيير أفكارهم وقدرتهم على التخطيط لحياتهم الى حد ما، الا ان الغالبية من الزوجات في عينة الدراسة حرمن حتى من هذا الحق، حيث لم يذهبن للمدرسة على الاطلاق، مما قد يؤثر بالسلب على اتجاههن ووعيجهن وقدرتهن على المشاركة في إتخاذ القرار بشأن مستقبل أسرهن وأبنائهن والتحكم في إنجابهن، كما يساهم في استدامة الامية بين أجيال الاسرة وما يصاحبها من تحديات ديمografية ، و اذا كان العمل بديل عن التعليم في حالة الذكور، فإن الزواج قبل الاولى كان من نصيب الزوجات في عينة الدراسة . ومن ثم فان عاملة الاطفال وزواج الفاقدات يمثلان احد الاليات تكيف القراء مع فقرهم ، ويمكن تفسير ذلك من خلال الفقرة القادمة.

#### ٤- القيمة الاقتصادية للاناث وتكلفة الزواج

أثبتت العديد من الدراسات ان زيارة الانجاب لدى الفقراء، ترتبط إرتباطاً إيجابياً بالقيمة الاقتصادية للأطفال، فقدوم طفل جديد يعني إضافة إلى دخل الأسرة بعد بضع سنوات من إنجابه، بينما أحياناً في سن مبكر حسب ظروف الأسرة وقدرة الطفل على تحمل العمل، ويعاظم العائد المادي للطفل كلما ارتفع السن، وقد يساهم الطفل الأكبر سنًا في رعاية أخوته الأصغر سنًا، من خلال تقديم المال اللازم لغذائهم ولملابسهم، كما قد تؤدي الطفولة الائتمانية دور الأم البديلة عند غياب الأم للعمل خارج المنزل، وكأن الأطفال يربون بعضهم البعض مما لا يمنع الأم من الانجاب المتكرر، طالما أن الأطفال الجدد لا ينقصون من قدرات الأسرة المادية، بل يساهمون وفقاً لنمط من تقسيم العمل على زيادة القدرة على البقاء.

وعلى الرغم من الدور الهام الذي كانت تقوم به الزوجات في عينة الدراسة حينما كن أطفالاً، إلا أن قيمتهن الاقتصادية كانت محدودة مقارنة بالأخوة الذكور، حيث إن دورهن مساعدة ولا تساهمن في جلب المال بشكل مباشر، وتعبر الزوجة في الحالة رقم (٨) عن ذلك بقولها "البنت بتساعد في البيت أو الغيط أمي كانت بتقول البنت حبيبة امها تخدمها وتشيلها، البنات ناصحين بينزلوا السوق ويبيعوا الخضار والفاكهه والطيور" كما تقول الزوجة في الحالة رقم (٣) "أبويا شايف الولد اكتر من البنت عشان الولد ممكن يشتغل في اي حاجة وفي كل حاجة وممكن يسافر بره، وبيجيب فلوس اكتر، البنت اخرها تقف في اي محل تبيع او تشتعل في موسم البطاطس في الغيط" وإذا كانت بعض الزوجات كن يخرجن للعمل قبل زواجهن، فكان ذلك بغرض جلب احتياجات الزواج، حيث تقول الزوجة في الحالة رقم (١) "كنت بشتعل في موسم العنبر وساعات في مصنع الزبيب عشان أجيب حاجات في جهازى وأشيل شوية عن أبويا" فإن بعض الآباء كانوا يرفضون عمل الإناث، خاصة عند وجود دائني من الذكور العاملون، حيث تقول الزوجة في الحالة رقم (٧) "اللى كان بيشتغل أخواتي الصبيان واحد بيشتغل ميكانيكي والثانية حداد، أنا كنت بساعد في البيت" من ذلك يتبين أن زواج الفاقرارات يعد نتاجاً لانخفاض القيمة الاقتصادية للإناث داخل الأسر الفقيرة، كما أن عمالات الإناث غالباً ما تكون محفوفة بالمخاطر، وإن زواجهن يعد البديل الأفضل في هذه الحالة للتخلص من أعبائهن المادية، خاصة وأن التكلفة المادية لزواجهن تكاد تكون محدودة، كما أن الآباء لا يتحملون هذه التكاليف في بعض الأحيان، بل ينوب عنهم في هذا الأمر الإناث الأكبر أو الآباء أو أحد الأقارب مثل العم والجد والجددة، أو يتخذ شراء احتياجات زواج الفتاة شكل تعاوني بين أعضاء الأسرة في أحياناً أخرى، خاصة عند وفاة أو فقر رب الأسرة وعدم توافر الإمكانيات المادية، حيث تقول الزوجة في الحالة رقم (٤) "أبويا مكنش بيساهم، المسئولية كلها كانت على أخواتي الصبيان ربنا يخليهم هما اللي جهزونا" بينما تذكر أخرى في الحالة رقم (٩) "في حالي مكنش أبويا بيساهم كثير في جوازى الحالة كانت صعبة وأمي جابت اللي قدرت عليه، وجدى وجدتى ساعدوني بمعاشهم اللي كانوا بيذودون من الحكومة وعمامي كمان" أما عن الحالة رقم (٧) فتقول "الاب متوفى واخويها الكبير شال كل حاجة، جاب لي كل حاجة مخلينيش اشتقت من حد، جوزي كان ابن عمتي وعارف ظروفنا" ولقد اتضح من بيانات الدراسة أن خوف الآباء من غلاء أسعار متطلبات الزواج، كان دافع لتثبيت زواج الفتيات، حيث تقول الزوجة في الحالة رقم (٢) "الحياة بتغلى وابويا ما مكنش هيقدر يجهزنا خالص، لو مكنش جوزنا بدري كان زماناً قاعددين جنبه" هذا ويفضل بعض الآباء التكبير بزواج ابنته خوفاً من زيادة متطلباتها عندما تكبر وتعي، مما يعلو من تكاليف الزواج، ولذا يذكر أحد الآباء في الحالة رقم (٩) لما اجوز البنت وهي صغيرة أحسن، لما تكبر عينها بتنفتح تقول عايزة وعايزة، وال الحاجة كل مادا بتزيد وتتفى" كما تذكر أحد الزوجات في عينة الدراسة في الحالة رقم (٤) أن الآباء الفقراء يرغبون في زواج بناتهم من أزواج أغنياء هروباً

من الفقر وتحسين أحوالهم المادية، مهما كانت ظروف الزوج من حيث التقدم في السن أو زواجه باخري، حيث تقول الزوجة "كثير من الناس الفقراء لو عریس ظروفه حلوة اتقى لهم بيووفقا علشان يعوضهم عن عيشة الفقر وممکن يبص لاهلها شوية"، ولقد تبين من بيانات الدراسة ايضا ان زواج الفتيات يرتبط برغبة الاب في التخلص من دين او عدم تحمل تكاليف مادية ، حيث تقول الزوجة في الحالة رقم(٤) " كان عندنا واحد في البلد خلفه بنات اتجوز اختي كانت بتشتعل عنده علشان يخلف الولد، وكان متجوز، ابويها وافق كان عليه فلوس كتير ليه" كما تذكر اخرى في الحالة رقم(٥)" جوزى ابن عمتي وحالتهم مريحة عننا عشان كده ابويها وافق على الجوازة"

#### ٥- زواج القاصرات بين المعتقدات الدينية والقيم الثقافية

تبين من دراسة الحال ان الاسر تقبل على زواج الفتيات قبل الاولان تحت تأثير بعض المعتقدات الدينية والقيم الثقافية، التي تساهم في استدامة ظاهرة زواج القاصرات، ويعتبر من أكثر المعتقدات الدينية ترويجاً وتشجيعاً على ذلك، والتي تتخذها معظم الاسر الفقيرة ذريعة لتبرير هذا النمط من الزواج، ان زواج البنت عفة أكد عليها الرسول صلى الله عليه وسلم، حيث يذكر احد الاباء في اسر الدراسة في الحالة رقم(٩)"الدين بيقول ان الجواز ده سنة الحياة وعفة للبنت والرسول كان متجوز السيدة عيشة وعندما نسب سنين" ويقول اخر في الحالة رقم(٨)"اجوزها بدرى احسن الجواز نصف الدين" بينما تقول الزوجة في الحالة رقم (١)"ابوية كان بيقول ان جواز البنت ستة وكان معروف في البلد وهو متدين قوى ومسميته الشیخ" و اذا كانت المعتقدات الدينية دافع قوى لهذا النمط من الزواج، وان كانت حجة وتبرير زائف يخفى أغراض اخرى لعل من أهمها الاغراض الاقتصادية التي سبق ذكرها ، فإن القيم الثقافية لاتقل أهمية في هذا الشأن، حيث وجد ان الخوف على شرف البنت وضياع سمعة الاسرة والخوف من انحرافها ، يعتبر محك رئيسي أكدت عليه كافة اسر الدراسة، خاصة في ظل البيانات العشوائية التي تعيش فيها هذه الاسر وتمتنع بالانحرافات الأخلاقية للشباب وادمان المخدرات الذي يمثل ظاهرة شائعة بين معظم الشباب الذين يعيشون بالمنطقة، مما يثير خوف الاباء والاخوة الذكور في الاسرة، والسعى نحو زواج اخواتهن بأعتبارهن أعباء اخلاقية على كاهل هؤلاء الذكور، ويؤكد ذلك قول الزوجة في الحالة رقم(٩) حيث تقول "البنت بتبقى شوكة في دهر ابوها لغاية لما تتجوز، والاب والام بيقو ملهوفين على جواز بناتهم وعايزين يخلصوا من المسئولية ديها" و تذكر اخرى في الحالة رقم(٢)"ابوية كان دائمآ يقول البنت سمعة ولو ضاعت يبقى كل شيء ضاع وانتهى وملهاش اي قيمة او اي لزمه في الحياة ، الواحد يخاف ان بنته تنحرف ولا تمشي مشي بطال وMicدرش يلمها فجوزها ببقى ستة" بينما يذكر احد الاباء في الحالة رقم (٨)" في شباب كثير في المنطقة بيشربوا مخدرات وبرشم وبيعكسوا البنات بالفاظ وحشة وبيحصل خناقات كثيرة بسبب كده ، اللي عنده بنت بقى يخبيها لحد ما يجوزها ويخاف منها" ويدرك اخر في الحالة رقم (٩)" الواحد بيختلف واحد يملع عقها بكلام حب وتقع في الغلط وهي لسة صغيرة مش فاهمة حاجة ربنا يستر علينا وعلى ولاياتنا"

#### رابعاً: أنماط انجاب القاصرات وإستدامة التحديات الديموغرافية

يعتبر السلوك الانجلي للاسرات وما ينتجه من انماط انجاب من العوامل المساعدة على استدامة التحديات الديموغرافية، المتمثلة في الوصول الى مستوى الاحلال حتى عام ٢٠١٧،

وبالنظر الى السن عند اول حمل بالنسبة للزوجات في اسر الدراسة تبين ان السن يتراوح ما بين (١٥-١٦) سنة اي بعد سنة تقريباً من الزواج, حيث ان معظمهن تزوجن ما بين (١٤-١٥) سنة , وهو سن مبكر جداً للحمل يسمح بزيادة انجاب الزوجة وتعدد مرات الحمل ,اذا يظهر جدول (٣) ان عدد مرات الحمل بين الزوجات كانت ما بين (٨-٣) مرات حمل , والبيان بينهن يعود الى الاختلاف في الفروق العمرية بين الازواج والزوجات ومدة الحياة الزوجية, وذلك كما يتضح في الجدول رقم (٢) السابق, حيث تتراوح الفروق العمرية بين الازواج والزوجات, ما بين (٦-١٠) سنوات,اما عن الاعمار الحالية للازواج فتتراوح ما بين (٢٩-٣٤) سنة والزوجات (١٩-٥) سنة, وبالنسبة لمدة الحياة الزوجية بين اسر الدراسة فتتراوح ما بين (٤-١٤) سنة, ويتوقع في ضوء ذلك مزيد من انجاب الزوجات حيث لازال الكثيرات منهن تمتلكن ما يزيد عن عشرون سنة من فترة الخصوبة التي تمتد ما بين (٤-١٥) سنة. واذا كان صغر السن عامل يؤدى الى زيادة عدد مرات الحمل والولادة فإن التعرض للاجهاض يدفع الى تكرار محاولة الحمل, ولذا تعلو مرات الحمل للزوجات في الحالات رقم (٤،٢) على وجه التحديد,كما يلاحظ ان هاتين الحالتين هما الحالتين الوحيدتين التي ذهبتا لمتابعة الحمل مع الطبيب في الوحدة الصحية, بعد تعرضهن للاجهاض ثلاث مرات خوفاً من تكراره مرة أخرى .

**السلوك الانجابي والخصوبة الفعلية للزوجة**

**ج (٣)**

البيان	الحالات الاولى	الحالات الثانية	الحالات الثالثة	الحالات الرابعة	الحالات الخامسة	الحالات السادسة	الحالات السابعة	الحالات الثامنة	الحالات التاسعة
السن عند اول حمل	١٥	١٦	١٥	١٥	١٦	١٥	١٥	١٥	١٥
عدد مرات الحمل	٤	٥	٣	٣	٣	٨	٤	٦	٥
عدد مرات الاجهاض	----	---	---	----	١	٣	----	٣	----
عدد مرات متابعة الحمل	----	----	----	----	----	٢	----	٢	----
عدد الولادات	٤	٥	٣	٣	٢	٥	٤	٣	٥
الخصوبة الفعلية	٤	٥	٣	٣	٢	٥	٤	٣	٥
الفترة بين الولادات	ستين	ستين	ستين	ستين	ستين	ستين	ستين	ستين	ستين
المكان المعاد للولادة	البيت	البيت	البيت	البيت	البيت	البيت	البيت	البيت	البيت
كيفية الولادة	الداية	الداية	الداية	الداية	الداية	الداية	الداية	الداية	الداية
تكلفة	٥٠	٤٠	٥٠-٤٠	٤٠-٣٠	٣٠	٣٠-٢٠	٣٠	٢٠	٣٠-٢٠

							الولادة
--	--	--	--	--	--	--	---------

وعلى الرغم من ان مدة الحياة الزوجية ليست كبيرة عند معظم الحالات ، الا ان عدد الولادات والخصوصية الفعلية للزوجات مرتفعة، حيث تتراوح ما بين (٤٥-٤٠) أطفال مع وجود احتمال الانجاب مرات أخرى، خاصة وان الحالات التسعة في اسر الدراسة لم يلجأن الى استخدام وسائل تنظيم الاسرة، ويتبين ذلك من الفارق بين كل ولادة وأخرى التي تمثل سنتين بين كافة الحالات، ومن هنا فإن الزوجات يعتمدن على الرضاعة الطبيعية كوسيلة لمنع الانجاب حتى فطام الطفل ولا يرغبن في استخدامها رغبة في الانجاب وخوفاً من الآثار الجانبية والتي من بينها الاصابة بالعمق والاجهاض، حيث تقول الزوجة في الحالة رقم (١) على سبيل المثال "اللوب وال حاجات ديه خطر وبتعمل حاجات وحشة ممكناً الواحد مايختلفش تاني وممكن تسقط".

ويعتبر من اهم العوامل المرتبطة بزيادة عدد الولادات انخفاض التكلفة المرتبطة بالولادة في كافة حالات الدراسة ، حيث كانت الولادة على يد دائمة تقاضى ما بين (٢٠-٣٠) جنيه في الولادة الواحدة، واحياناً ، مجنية اذا كان المولود ذكر ، وبعد هذا المبلغ زهيد مقارنة بالنفقة التي تحصل عليه الزوجة من الاقرب والجيران، الامر الذي لا يمنع من تكرار الولادة مرة اخرى.

ما سبق يتضح ان السلوك الانجابي للزوجات في عينة الدراسة، ساعد على انتاج انمطاً انجاب معوقة للسياسات السكانية الرامية الى خفض الانجاب والالتزام بثقافة الطفلين، وتتمثل هذه الانمطاً في نمط انجابي عام وهو الانجاب المرغوب غير المنظم الذي يشير الى الانجاب الذي يتفق مع اهداف وطموحات الأسرة وأوضاعها الاجتماعية، وحينما يأتي الانجاب معبراً عن هذه الأهداف والطموحات، يصبح نمطاً مرغوباً لدى الأسرة التي تتباين رغباتها في الانجاب من حالة لأخرى، حيث نجد كافة اسر الدراسة تتميز بالإنجاب المتزايد وغير المنظم وتترك الانجاب بلا ضوابط ولذا يظهر في مجموعة من الانمطاً الفرعية هي : نمط الانجاب العاجل – النوعي- الاستثماري - التعويضي ، ويمكن التعريف بهذه الانمطاً على النحو التالي:

#### • الانجاب العاجل:

يعتبر من أنماط الانجاب المرغوبة الذي يصاحب الشهور الأولى للزواج، والتي تسعى خلالها الزوجة إلى الحمل على وجه السرعة تلبية لأهداف متنوعة منها اثبات القدرة على الانجاب وتأمين استمرار الزواج، وينطبق هذا النمط على كافة اسر الدراسة حيث لم تسعى اي من الزوجات في عينة الدراسة الى استخدام وسيلة لتأجيل الحمل رغم صغر اعمارهن عند اول حمل ، مما ساهم في تعرض البعض منهن الى الاجهاض وخطر الموت ، كما حدث في الحالة رقم (٢) على سبيل المثال حيث تقول الزوجة: "امي وحماتي كانوا قلقانين في الأول عايذين يطمئنا ويشفوا خلفيتى".

#### • الانجاب النوعي:

يعد من أنواع الانجاب المرغوبة وغير المنظمة، ويمثله بعض الأسر التي تعقد المفاضلة في الانجاب بين الذكور والإناث، وذلك حينما يأتي الانجاب داخل هذه الأسرة غير معبر عن رغباتها النوعية، وفي هذه الحالة قد تدفع الزوجة نحو الانجاب المتكرر من أجل تحقيق الرغبة المفضلة في الانجاب، ويقف وراء ذلك بالطبع العديد من العوامل، كما يصاحب هذا النمط من الانجاب

بضغوط اجتماعية وثقافية، خاصة بين حالات الدراسة، التي كان انجاب الزوجة الغلب من الاناث، ويعبر عن هذا النمط الحالة رقم (١٤،٦،٨)، حيث تقول الزوجة في الحالة رقم (٤) على سبيل المثال: "كنت عايزه ولد خلفي كلها بنات نفسى افرح جوزى واجيب الولد يبقى سندلينا ويشيلنا لما نكبر".

• الإنجاب الاستثماري:

يشير إلى النوع الثالث من أنواع الإنجاب المرغوبة وغير المنظمة، ويمثله بعض الأسر التي تسعى إلى الإنجاب المتكرر، باعتباره نوعاً من الاستثمار العاجل، بحيث أنه كلما زاد عدد الأبناء، كلما تحسنت أوضاعهم المعيشية، وهو منطق قد لا يتفق مع العديد من الأسر التي تسعى إلى تقديم الرعاية الكافية لعدد محدود من الأبناء. وهذا يصبح الأبناء عوناً في المستقبل، ونمطاً للاستثمار الأجل، ومن هنا فإن الإنجاب الاستثماري يرتبط بقيمة اقتصادية للأطفال – قد تدفع إلى زيادة الإنجاب. ويؤكد هذا النوع من الإنجاب الحالة رقم (٤،٨)، حيث تقول الزوجة في الحالة رقم (٤) التي انجبت خمس ابناء على سبيل المثال: "مصطفى طلع من المدرسة مكنش غاوي علام وراح اشتغل عند ميكانيكي صاحب ايه، الصنعة حلوة ينفع نفسه واهله".

• الإنجاب التعويضي:

يعد النوع الخامس من أنواع الإنجاب المرغوبة وغير المنظمة، ويظهر بين أسر نوعية تتعدد بها حالات وفيات الأطفال، مما يدفع الزوجة إلى عدم تنظيم إنجابها لتعويض الفاقد من إنجابها، وعليه يصبح زيادة الإنجاب هدفاً في حد ذاته. ويعبر عن هذا النوع الإيجابي الحالة رقم (٤،٢،٥) حيث تقول الزوجة في الحالة رقم (٢) على سبيل المثال، التي حملت ست مرات متتالية: "حصلت على اجهاض تلت مرات وتعبت قوى وكانت هموت فيها، وجبت ولادي التلاتة بعد تعب كبير". (محمد عبد الرحمن، ٢٠٠٥)

خامساً: اهم النتائج والسياسات المطلوبة

من خلال النتائج السابقة يتضح صحة الافتراض الذي طرحته الدراسة، حيث أكدت البيانات ان زواج القاصرات يعد التحدى الديموغرافي الاكبر للوصول الى مستوى الاحلال المطلوب في مصر عام ٢٠١٧، ويتبع المستوى التعليمي بين جيل الام والزوجة وجد ان الامية تمثل اصل التحديات الديموغرافية التي تعمل على إعادة إنتاج ظاهرة زواج القاصرات، وبروز انمط محددة من الإنجاب وهي نمط الإنجاب العاجل والاستثماري والنوعي والتعويضي التي تساهم في جانب من النمو السكاني الراهن.

وفيما يتعلق بالدوافع المحفزة على زواج القاصرات فقد بينت الدراسة التالي:

- ١- يسود زواج القاصرات بين نمطى الاسرة على السواء، وان كان يظهر بدرجة أكبر في الاسر الممتدة مقارنة بالاسر النووية، كما ان حجم الاسرة يعتبر العامل الاكثر تأثيراً

- في الدفع بالإناث نحو الزواج، خاصة عند الالز في الاعتبار العلاقة بين عدد أفراد الأسرة وعدد الأقارب المقيمين ومساحة المسكن، فزواجهن في هذه الحالة يعتبر أحد الحلول الممكنة لمواجهة الزيادة العددية داخل وحدة المعيشة.
- ٢- اتضح أن هناك علاقة واضحة بين زيادة عدد الإناث في الأسرة وزواجهن قبل الـ١٥، حيث وجد أن الانجاب المتكرر للإناث أو حتى زيادة عددهن مقارنة بالذكور، بعد أحد الأسباب المرتبطة بزواج الفاقدات وإستدامة التحديات الديموغرافية في سبيل خفض الانجاب.
- ٣- تبين أن الأمية هي المستوى التعليمي الشائع بين كافة أسر الدراسة، وعلى الرغم من إرسال البعض من هذه الأسر بعض الابناء إلى التعليم، وكان التسرب هو النتيجة النهائية، إلا أن الاهتمام بالتعليم ولو لبعض سنوات جاء في صالح الذكور على حساب الإناث، فالغالبية من الزوجات في عينة الدراسة حرمن حتى من الذهاب إلى المدرسة، مما ساعد على استدامة الأمية من جيل الآباء إلى الابناء، كما جعل العمل في حالة الذكور، والزواج في حالة الإناث قبل الـ١٥ بديلاً عن التعليم.
- ٤- أظهرت الدراسة أن زواج الفاقدات يعد نتاجاً لانخفاض القيمة الاقتصادية للإناث داخل الأسر الفقيرة، وإن زواجهن بعد البديل الأفضل في هذه الحالة للتخلص من اعبانهن المادية، خاصة وأن التكلفة المادية لزواجهن تكون محدودة، كما أن الآباء لا يتحملون هذه التكاليف في بعض الأحيان، وأبدى البعض منهم الخوف من غلاء أسعار متطلبات الزواج والرغبة في الهروب من الفقر وتحسين أحوالهم المادية، فضلاً عن التخلص من دين أو عدم تحمل تكاليف مادية.
- ٥- أظهرت الدراسة أن من أكثر المعتقدات الدينية شيوعاً بين معظم الأسر الفقيرة، والتي تتخذ كذرية لتبرير زواج الفاقدات، زواج الرسول صلى الله عليه وسلم من السيدة عائشة في سن تسع سنوات، كما تبين أن القيم الثقافية لاتقل أهمية في هذا الشأن، حيث وجد أن الخوف على شرف البنت وضياع سمعة الأسرة والخوف من انحرافها، يعتبر محك رئيسي أكدت عليه كافة أسر الدراسة.
- ٦- اتضح أن السلوك الانجابي للقاقدات يعد من أهم التحديات الديموغرافية، التي تواجه سياسات خفض الانجاب، حيث تبين أن السن عند أول حمل بالنسبة للزوجات في أسر الدراسة يتراوح ما بين (١٥-١٩) سنة أي بعد سنة تقريباً من الزواج، وهو سن مبكر جداً للحمل يسمح بزيادة انجاب الزوجة وتعدد مرات الحمل، خاصة وأن الزوجات في أسر الدراسة لم يلجان إلى استخدام وسائل تنظيم الأسرة، ويعود زيادة عدد ولادات الزوجات إلى انخفاض تكلفة الولادة في كافة حالات الدراسة، فضلاً عن النقوط التي تحصل عليها الزوجة من الأقارب والجيران بعد الولادة، الأمر الذي لا يمنع من تكرارها مرة أخرى.
- ٧- اتضح أن السلوك الانجابي للزوجات في عينة الدراسة ساعد على انتاج انماط انجاب معوقة للسياسات السكانية الرامية إلى خفض الانجاب، حيث وجد أن كافة أسر الدراسة

تتميز بالإنجاب المتزايد وغير المنظم وتترك الإنجاب بلا ضوابط، ولذا يظهر في مجموعة من الانماط هي : نمط الإنجاب العاجل – النوعي- الاستثماري – التعويضي، ويعتبر النمط الثاني والثالث من أكثر أنماط الإنجاب الدافعة إلى زيادة الإنجاب . حيث يؤدي الإنجاب النوعي إلى تكرار الحمل عدة مرات من أجل إنجاب نوع مفضل غالباً ما يكون الذكر، أما النمط الاستثماري فإن زيادة الإنجاب يعني زيادة دخل الأسرة عن طريق تشغيل الابناء.

في ضوء ما سبق توصى الدراسة بما يلى:

- ١- تشديد العقوبات القانونية مع الالتزام بتطبيقها عند زواج القاصرة قبل سن ١٨ سنة.
- ٢- تجريم الزواج العرفي لأنه النافذة التي يتم من خلالها التحايل على القانون وزواج الإناث قبل السن القانوني ، كما أنه يعرض الفتاة إلى الاتجار والاستغلال من قبل الأهل.
- ٣- معاقبة كل ولد ارسل ابنته إلى المدرسة او تسربه قبل ان يحصلوا على تعليمهم الأساسي ، على ان توفر الدولة القرارات المادية التي تمكّنه من مواصلة هؤلاء الابناء للتعليم والاستفادة عن عملهم.
- ٤- اعداد سياسة قومية هدفها القضاء على الامية لكونها الاساس المولد لمشكلة زواج القاصرات وزيادة الإنجاب.
- ٥- تفعيل دور الرائدات الريفيات على مستوى الريف والحضر في مناطق الفقر والتزايد السكاني لزيادة وعي الأمهات بجوانب الصحة الانجابية.
- ٦- دعم دور الداعية الدينى في المساجد ووسائل الاعلام لتصحيح المعتقدات الدينية حول الإنجاب
- ٧- تطبيق سياسة الحوافز الإيجابية والسلبية في مجال خفض الإنجاب.

#### المراجع العربية:

- ١- اليونيسف، ٢٠٠٨، عالم جدير بالأطفال، وثيقة الدورة الخاصة للأمم المتحدة حول الأطفال والأهداف الإنمائية للألفية واتفاقية حقوق الطفل، المكتب الأقليمي للشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

- ٢- بـ ا،ارتفاع نسبة زواج الفاقدات في مصر،جريدة الرياض اليومية صادرة عن مؤسسة اليمامة الصحفية، العدد ٤٨٤٠، الاثنين ٩ فبراير ٢٠٠٩.
- ٣- محمد عبد الرحمن، ٢٠٠٥، الأبعاد الاجتماعية والثقافية لنمو السكان وتحولات الخصوبة في مصر- دراسة انثروبولوجية في مدينة القاهرة، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية البنات، جامعة عين شمس.
- ٤- المؤتمر العربي للسكان والتنمية: الواقع والأفق، الدوحة ١٨-٢٠ مايو، ٢٠٠٩.

**المراجع الأجنبية:**

- 1-ICDDR.B, 2007 "Consequences fo Early Marriage on Female Schooling in Rural Bangladesh", Health and Science Bulletin .
- 2-Susheela Singh and Renee Samara, 1996 "Early Marriage Among Women in Developing Countries", International Family Planning Perspectives.
- 3- FMRWG, 2000, "Early Marriage: "Whose Right to Choose", Patersons printers, UK.
- 4- IWHC, 2007, "Young Adolescents Sexual and Reproductive Health and rights", Middle East and North Africa, New York, USA.,
- 6- KG.Santhyasjejeebhoy,2007 "How Earl Marriage Compromises Girls Lives and Reproductive Health and Choices:finding from the Youth in India Situation and Needs Study",Maharashtra,Population Council,New Delhi,.
- 7- UN, 1987 "Convention on the Elimination of all Forms of Discrimination Against Womwen", General Assemble,,
- 8- UNICEF,2002 "Fact Sheet on EarlyMarriage".
- 9- Bogalech Alemu, 2006 "Early Marriage in Ethiopia: Causes and healthConsequences, World bank.
- 10- Shawky and W.Milaat, 2000 "Early Teenages Marriage and Subsequent Pregnancy Outcome",Eastern Mediterranean Health Journal,.
- 11- UNICEF, 2001 " Early Marriage-Child Spouses", Florence, Italy.
- 12- Oxfam, 2004, "Reducing Early Marriage in Yemen",MENA Conference on Reaching Vulnerable Children and Youth.
- 13- USAID, 2006, "Preventing Child Marriage: Protecting Girls Health".
- 14- ICRW,2003 "Child Marriage in developing countries" ,USA.

- 15- UN,2007,"Facted and Early marriage" Economic and social council,USA.
- 16- UN,2008," Facted marriage of the Girl child" Economic and social council,USA.
- 17- Noah Gott Schalk,Vganda 2006" Early marriage as a Form of sexual Violence"Refugee low project,Kampala,Uganda.
- 18- American for UNFPA,2001" Early marriage".
- 19- Hoda Rashad,Magued Osman,2005"Marriage in the Arab world", population Reference Bureau, USA.
- 20- PRB,2005"Youth and Marriage: Trends and Challenges" National Academic press,USA.
- 21- UNICEF,2007,Global databases.
- 22- Khaleda Zia,2003"A Social Movement Against Doury" Government of the people's Republic of Bangladesh.
- 23- Ramesh K.Adhiki ,2001" Early marriage on childbearing: Risks and consequences"Institute of Medicine,Nepal.
- 24- Cynthia Band Barbaras, 2006"Marriage and childbirth as factors in school eixt: an analysis of DHS Data from Subsaharan Africa,population council, New Yourk, USA.

دليل العمل الميداني  
أولاً: بعض الخصائص الاجتماعية والديموغرافية لاسرة الزوجة قبل الزواج

1. ما الموطن الاصلى؟
2. ما نمط الاسرة؟
3. ما حجم الاسرة؟
4. ما التوزيع النوعي للاخوة؟
5. ما عدد ولادات الام؟
6. ما عدد وفيات الرضيع؟
7. ما ترتيب الحالة بين الاخوة؟
8. ما المستوى التعليمي للوالدين؟
9. ما الحالة الزوجية لوالد الزوجة؟

١٠. ما السن عند الزواج الاول للوالدين؟

١١. ما الحالة العملية لوالد الزوجة؟

١٢. ما المستوى الاقتصادي لاسرة الزوجة؟

ثانياً : بعض الخصائص الاجتماعية والديموغرافية لاسرة الزوجة بعد الزواج

١. ما مكان الاقامة الحالى؟

٢. ما نمط السكن؟

٣. ما حجم الاسرة؟

٤. ما التوزيع النوعي للابناء؟

٥. ما المستوى التعليمي للزوجين؟

٦. ما السن عند الزواج الاول للزوجين؟

٧. ما الفروق العمرية بين الزوجين؟

٨. ما مدة الحياة الزوجية؟

٩. ما الحالة العملية للزوجين؟

١٠. ما المستوى الاقتصادي لاسرة؟

ثالثاً: دوافع زواج القاصرات

١. نمط وحجم الاسرة

١- ما مدى تأثير نمط الاسرة على زواج القاصرات؟

٢- ما النمط الاكثر تأثيراً؟

٣- هل يؤثر حجم الاسرة على التعجل بزواج الاناث؟

٢. ما أنماط انجاب الام والنوع؟

١- ما نمط انجاب الام؟

٢- ما علاقة نمط انجاب الام بزواج القاصرات؟

٣- هل هناك علاقة بين نوع انجاب الام وزواج القاصرات؟

٣. قيمة التعليم والتمييز ضد الاناث

١- ما قيمة التعليم داخل الاسرة؟

٢- الى اي مدى تختلف هذه القيمة بين الابناء؟

٣- هل تختلف قيمة التعليم حسب النوع؟

٤- هل الرغبة في زواج الاناث سبباً لتسربيهن من التعليم او الاكتفاء بقدر محدود من تعليمهن؟

٤. الفقر والقيمة الاقتصادية للاناث

١- هل تمثل الاناث قيمة اقتصادية حقيقة داخل الاسرة؟

٢- ما مدى الاختلاف في القيمة بين الذكور والاناث؟

٣- ما المجالات التي تبرز من خلالها قيمة الاناث؟

٤- هل يمثل زواج القاصرات قيمة اعلى من عملهن؟

٥. تكلفة وعائد الزواج

- ١- ما التكالفة التي يتحملها رب الاسرة في زواج الاناث؟
- ٢- ما الشروط المادية التي يفرضها رب الاسرة عند زواج الاناث؟
- ٣- هل اعفاء رب الاسرة من تكاليف الزواج سبباً في قبول الزوج؟
- ٤- ما المكاسب المادية التي تعود على رب الاسرة من زواج الاناث؟

٦. زواج الاناث والمعتقدات الدينية

- ١- ما مدى تأثير المعتقدات الدينية على زواج القاصرات؟
- ٢- ما الحجة الدينية المتداولة لتبرير زواج القاصرات؟

٧. زواج الاناث وازاحة الاعالة الأخلاقية

- ١- ما المبررات الأخلاقية المرتبطة بزواج القاصرات؟
- ٢- هل قيمة العفة والشرف من أقوى المبررات الدافعة لزواج القاصرات؟
- ٣- هل تمثل الاناث عيناً اخلاقياً على رب الاسرة؟ وهل يعتبر ذلك دافعاً لزواجهن؟

١١. الانتماء الثقافي والعرف السائد بالمنطقة

- ١- الى اي مدى يعتبر الموطن الاصلي والعرف السائد بالمنطقة مؤثراً على زواج القاصرات؟
- ٢- ما السن الشائع لزواج الاناث سواء في الموطن الاصلي او منطقة السكن؟
- ٣- ما سن الغنوسنة كما يراه سكان المنطقة؟

١٢. الطبيعة الأخلاقية لشباب المنطقة

- ١- ما الطبيعة الأخلاقية لشباب المنطقة؟
- ٢- ما المظاهر الدالة على السلوك الانحرافي بالمنطقة؟
- ٣- ما المخاطر الجنسية المحيطة بالفتيات في المنطقة؟
- ٤- هل يعد السلوك الانحرافي والمخاطر الجنسية سبباً في زواج القاصرات؟

١٣. مواصفات المسكن

- ١- هل يمثل مساحة المسكن في علاقته بحجم الاسرة دافعاً نحو زواج القاصرات؟

- ٢- هل يعد السكن الشرك أحد أهم العوامل المؤدية إلى زواج القاصرات؟ ولماذا؟  
٣- هل انتقاء الخصوصية في السكن يدفع إلى زواج القاصرات؟

رابعاً: إنجاب القاصرات وإستدامة التحديات الديموغرافية

١. السلوك الانجابي والخصوصية الفعلية
- ١- ما السن عند أول حمل؟ ولماذا؟
- ٢- ما عدد مرات الحمل؟
- ٣- هل هناك متابعة عند كل حمل؟
- ٤- ما عدد الولادات؟
- ٥- ما مكان وتكلفة الولادة؟
- ٦- ما الفروق العمرية بين الولادات؟ ولماذا؟
- ٧- متى تم استخدام وسائل تنظيم الأسرة لأول مرة؟ ولماذا؟
- ٨- ما الموقف الراهن لاستخدام تنظيم الأسرة؟ ولماذا؟
- ٩- ما الرغبة المستقبلية في الإنجاب؟

انماط إنجاب القاصرات

- ١- ما انماط إنجاب القاصرات عبر تاريخها الانجابي؟  
٢- ما النمط الانجابي الشائع بين القاصرات؟  
٣- إلى أي مدى يقترب نمط إنجاب الزوجة من نمط إنجاب الأم؟  
٤- كيف يساهم إنجاب القاصرات في إستدامة التحديات الديموغرافية الراهنة؟

٣. زواج القاصرات نافذة نحو إستدامة الفقر

- ١- كيف يساهم زواج القاصرات في إستدامة الفقر؟  
٢- هل حدث تغير في الأوضاع المادية لأسرة الزوجة عن أسرة الأم؟  
٣- ما المؤشرات الدالة على فقر أسرة الزوجة؟  
٤- ما أساليب التكيف مع الفقر؟

